

Distr.: General
20 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ

الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
أو المهينة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت المقدم من المقرر
الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،
نيلس ميلزر، وفقا لقرار الجمعية العامة 163/72.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

020920 280820 20-09728 (A)



**التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيلس ميلزر
العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية المفضية إلى التعذيب وسوء المعاملة**

موجز

في هذا التقرير، يستكشف المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيلس ميلزر، الأسباب الجذرية للتهاون العالمي الحالي فيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، استناداً إلى أنماط بيولوجية ونفسية واجتماعية موثقة توثيقاً جيداً من خداع الذات والإتكاف، ويوصي بإدماج استنتاجاته القائمة على العلم على وجه السرعة وعلى نحو استباقي في عمليات إصلاح الحوكمة العالمية الجارية والقائمة على السياسات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولا - التباين على الصعيد العالمي بين حظر التعذيب وسوء المعاملة وانتشارهما

1 - اليوم، وبعد مرور 75 عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، تكاد لا توجد أي قاعدة من قواعد القانون الدولي تحظى بسلطة وتوافق في الآراء بقدر ما يحظى به حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وهو مسلم به عالميا على أنه مطلق وغير قابل للتقييد. فهو يحمي جميع البشر دون تمييز، وفي جميع الحالات دون استثناء، ولا يمكن تقييده حتى في حالات الحرب وغيرها من حالات الطوارئ العامة، وأي إجراء تشريعي أو إداري أو قضائي يتعارض معه هو بطبيعته غير قانوني. ويجب على الدول أن تمنع التعذيب وسوء المعاملة في كامل النطاق الخاضع لولايتها، ولا يجوز لها نقل أي شخص إلى ولاية أخرى قد يتعرض فيها للتعذيب أو سوء المعاملة، ولا يجوز لها استخدام أي معلومات يتم الحصول عليها من خلال هذه الإساءة. وفي القانون الجنائي، دائما ما يرد ذكر انتهاكات حظر التعذيب وسوء المعاملة ضمن أخطر الجرائم، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويجب التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها في نطاق الولاية القضائية العالمية.

2 - وفي المجتمعات الديمقراطية التي تحكمها سيادة القانون والفصل بين السلطات، ينبغي منع أو قمع أي ممارسة للتعذيب أو سوء المعاملة عن طريق رقابة قضائية أو تأديبية فورية وفعالة، تحت تحميم دقيق من جمهور مستنير تُمكنه صحافة حرة ومستقلة. ويستند هذا التوقع إلى الوجود المفترض، داخل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الإعلامية، وفي أوساط عامة الجمهور، لأغلبية كبيرة من "المترجين النشطين"، الذين سيضمنون الرقابة والمساءلة من خلال اتخاذ قرارات عقلانية تسترشد بالقانون والأخلاق والمصلحة العامة.

3 - غير أن الضمانات المؤسسية والإجرائية والديمقراطية تميل، في الممارسة العملية، إلى أن تكون أقل فعالية بكثير مما هو متوقع. ورغم أن التعذيب وسوء المعاملة لا يزالان متفشين في جميع مناطق العالم (انظر A/73/207)، فإن التحقيق في هذه الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها ما زالا نادرين نسبيا. وحتى في مواجهة الأدلة الدامغة، غالبا ما يكون القمع التأديبي أو القضائي استثنائيا، واهتمام وسائل الإعلام ضعيفا أو قصير الأجل، والتهاون الشعبي منتشر على نطاق واسع، ليس فقط في ظل الأنظمة الاستبدادية، ولكن أيضا في الديمقراطيات الليبرالية. وحسب السياق، قد يكون هناك قبول ضمني لطائفة من هذه الانتهاكات، تتراوح بين جرائم الحرب المدعى ارتكابها، ووحشية الشرطة، والاستجابات القسرية، وسوء المعاملة العقابية من جهة، والتدابير الرادعة أو التمييزية أو الاضطهادية المتخذة ضد المنشقين والمهاجرين والمجتمعات المهمشة، أو مختلف أشكال الفساد والاستغلال الاقتصادي والعنف المنزلي من جهة أخرى.

4 - ويتفق هذا التقييم مع الملاحظات التي أبدتها المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيلس ميلزر، في إطار ممارسة ولايته. وقد وجد المقرر الخاص باستمرار، خلال بحثه المواضيعي وزياراته القطرية واتصالاته الفردية، ما يلي: (أ) أن جميع الدول تعاني، بدرجات متفاوتة، من عدم كفاية الشفافية والمساءلة الحكوميتين؛ (ب) أن أوجه القصور هذه تقوض فعالية منع التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيهما ومقاضاة مرتكبيهما وجبر ضحاياهما؛ (ج) في جميع مناطق العالم، هناك تهاون شعبي ومؤسسي واسع النطاق فيما يتعلق بالسرية الحكومية والإفلات من العقاب وما ينتج عن ذلك من مخاطر وانتشار للتعذيب وسوء المعاملة.

5 - وفي محاولة لتحسين فهم الأسباب الجذرية للفشل المتقشي بين نظم الحكم الحالية في القضاء على التعذيب وسوء المعاملة، أجرى المقرر الخاص بحثاً واسعة ومتعددة التخصصات ومشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال دعوة مفتوحة لتقديم مساهمات عن طريق استبيان⁽¹⁾. وفي هذا التقرير، الذي يعكس استنتاجاته وتوصياته، قام المقرر الخاص بما يلي:

(أ) تحديد العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية - البيئية ("البيولوجية والنفسية والاجتماعية") السائدة التي تحكم عملية اتخاذ القرار البشري؛

(ب) تحديد أنماط موثقة توثيقاً جيداً من خداع الذات والإنكار الفرديين والجماعيين تقضي إلى التهاون العالمي الحالي فيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة؛

(ج) بيان أن أي نظام حوكمة عالمي يسعى إلى إعمال ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نحو كامل يجب أن يستند إلى مفهوم تجريبي قائم على العلم للسلوك البشري يكون خالياً من المثالية الأخلاقية أو الأحكام المسبقة، ويبنى أطراً معيارية ومؤسسية مصممة خصيصاً للتغلب على المخاطر الوجودية المتزايدة الناشئة عن التدمير الذاتي البشري؛

(د) التوصية بإدماج هذه الاستنتاجات القائمة على العلم على وجه السرعة وعلى نحو استباقي في عمليات إصلاح الحوكمة الوطنية والدولية القائمة على السياسات، بما في ذلك، على الأخص، خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً - السمات القائمة على العلم لاتخاذ القرار البشري

ألف - الافتراضات التقليدية

6 - على مر التاريخ، كانت مسألة الطبيعة البشرية موضع نقاش واسع النطاق، حيث ناقشها الفلاسفة وعلماء الدين والمحامون وأخصائيو علم الإنسان والأخصائيون النفسيون والعلماء والأطباء وغيرهم. وقد هيمنت على المناقشة مسألة أخلاقية هي مسألة ما إذا كانت الطبيعة البشرية في جوهرها "جيدة" أو "سيئة"، فضلاً عن السؤال التجريبي عما إذا كان صنع القرار البشري محكوماً في المقام الأول بالعقل أو الأخلاق أو العاطفة أو الغريزة. واستناداً إلى النظريات العلمية والفلسفية لـ "عصر التنوير" في القرن الثامن عشر، تقوم نظم الدولة والنظرية السياسية والحوكمة الحديثة على ثلاث ركائز أساسية هي: (أ) سيادة القانون والحقوق والحريات الفردية؛ (ب) فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ (ج) افتراض اتخاذ قرارات رشيدة على أساس إطار أخلاقي فطري أو مكتسب⁽²⁾.

(1) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Torture/SRTorture/Pages/CallGA75.aspx.

(2) Nayef Al-Rodhan, *Emotional Amoral Egoism: A Neurophilosophical Theory of Human Nature and its Universal Security Implications* (Berlin, LIT Verlag, 2008).

باء - النتائج التجريبية المتناقضة

7 - على النقيض من الافتراضات التقليدية للعقلانية والأخلاق، أثبت العلم الحديث أن عملية اتخاذ القرار البشري في الواقع تسترشد في الغالب بعمليات عاطفية غير واعية تسعى إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

1 - العقلانية مقابل العاطفية

8 - على الرغم من أن البشر وهبوا العقل، فإن معظم عمليات اتخاذ القرار البشري لا تزال مدفوعة في المقام الأول بالدوافع العاطفية. وينطبق ذلك أيضا على عمليات اتخاذ القرار الجماعية المعقدة التي تعتبر أساسية لنزاهة وفعالية المؤسسات والإجراءات الدستورية، مثل الانتخابات والتعيينات السياسية، والرقابة القضائية والإدارية، والتقارير الإعلامية المستقلة⁽³⁾.

2 - الوعي مقابل عدم الوعي

9 - تحدث غالبية المعرفة البشرية خارج نطاق الإدراك الواعي، وكثيرا ما تعمل معالجة المعلومات البشرية على تبرير القرارات الاندفاعية بأثر رجعي. وقد كشفت البحوث البيولوجية العصبية التي تفحص المعرفة بالجزء من الثانية أن العاطفة تدخل تيار اتخاذ القرار قبل الفكر الواعي بكثير، والتفكير المنطقي اللاحق يميل إلى تبرير القرارات العاطفية الانعكاسية تمشيا مع التوقعات الاجتماعية السائدة، كما يحددها العرف والقانون والأخلاق⁽⁴⁾.

3 - الأخلاق مقابل المصلحة الذاتية

10 - في ظل ظروف موثقة، يمكن أن يسترشد السلوك البشري بالأخلاق والتعاطف والثقة. بيد أنه في حالات الخطر الحقيقي أو المتصور أو النزاع أو القلق، غالبا ما تهيمن على اتخاذ القرار الفردي والجماعي المصلحة الذاتية المتصورة على المدى القصير، ويتم كبت المعضلات الأخلاقية الناتجة عن ذلك من خلال استراتيجيات "الفصل الأخلاقي" التي تتطوي على إنكار الواقع أو إنكار المسؤولية أو إنكار عدم المشروعية⁽⁵⁾.

(3) Adam Lockyer and Peter Hatemi, "Genetics and politics: a review for the social scientist", in *The Oxford Handbook of Evolution, Biology, and Society*, Rosemary Hopcroft, ed. (New York, Oxford University Press, 2018), pp. 281–304; Charles Taber and Milton Lodge, "Illusion of choice in democratic politics: impact of motivated political reasoning", *Political Psychology*, vol. 37, No. 1 (February 2016), pp. 61–85; David Redlawsk, ed., *The Oxford Encyclopedia of Political Decision Making* (Oxford University Press, 2020).

(4) Inna Burdein, Milton Lodge and Charles Taber, "Experiments on the automaticity of political beliefs and attitudes", *Political Psychology*, vol. 27, No. 3 (June 2006), pp. 359–371; John Jost and others, "Political neuroscience: the beginning of a beautiful friendship", *Political Psychology*, vol. 35, No. 1 (February 2014), pp. 3–42; Efrén Pérez and Isaac Riddle, "Automaticity in political decision making", in *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, William Thompson, ed. (Oxford University Press, 2020).

(5) Dean Mobbs and others, "The ecology of human fear: survival optimization and the nervous system", *Frontiers in Neuroscience*, vol. 9, No. 55 (2015), pp. 1–22; Carol Gordon and Arian Asher, "Threat and decision making", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 45, No. 2 (April 2001), pp. 196–215.

ثالثا - العناصر الموضوعية لـ "المصلحة الذاتية"

11 - لفهم الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها اتخاذ القرار القائم على المصلحة الذاتية إلى التعذيب وسوء المعاملة، ينبغي فهم "المصلحة الذاتية" بمعنى موضوعي، دون أحكام مسبقة ولا دلالات أخلاقية. وما يُنظر إليه على أنه "مصلحة ذاتية" في حالة معينة يتحدد بتفاعل معقد بين عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية قد تكون عامة مثل الغرائز البيولوجية، ومهيمنة مثل الهوية القومية أو الدينية أو الثقافية، ومتنوعة مثل التنشئة والخبرة الفرديتين. ومن الناحية المفاهيمية، تتألف المصلحة الذاتية دائما من عنصر هوية يحدد من أو ما هو مدرج في "الذات" المتصورة، وعنصر اتجاه يحدد "المصالح" التي يتعين السعي لتحقيقها نيابة عن الذات.

ألف - الهوية الفردية والجماعية

12 - تُحدد الهوية المتصورة بقوة الشعور الإنساني بـ "الذات". والهوية متعددة الأوجه لأنها تتألف من طبقات متعددة من الهويات المتزامنة، التي يمكن أن تتصل بعوامل فردية، مثل الخبرة والتفضيل الشخصيين، وكذلك بالهويات الجماعية القائمة على أساس الجنسية أو الأسرة أو اللغة أو الثقافة أو الدين أو العرق أو الإثنية أو الجنس أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو أي عامل آخر قائم على أساس المجموعة. ويمكن أن تكون الهوية المتصورة واحدة من أقوى المحفزات لاتخاذ القرار، ولا سيما بالاقتران مع غرائز ودوافع اللاوعي. والواقع أن البشر مستعدون للعمل والعيش والمعاناة، بل والموت في كثير من الأحيان، من أجل الأشخاص والجماعات والقيم والأشياء التي ينتمون إليها، سواء أجسادهم المادية أو قناعاتهم السياسية أو مركزهم أو سمعتهم أو ممتلكاتهم أو أسرهم أو مجتمعهم أو أمتهم أو دينهم. ويمكن القول إنه حتى التعاطف وأفعال الإيثار يمكن تصورها على أنها متجذرة في الشعور بالانتماء إلى احتياجات الآخرين وعواطفهم. وتكتسي هوية المجموعة قوة خاصة كعامل موحد، ولكن أيضا كعامل تمييزي محتمل⁽⁶⁾.

13 - ويضع كل شخص العديد من الهويات المتوازية والمتعاقبة التي تحدد دوره وتوجهه ومصلحته وميوله في بيئته الطبيعية والاجتماعية، ويحافظ على هذه الهويات. وفي حين أن بعض الهويات يمكن أن تكون عابرة وقصيرة الأجل، فإن البعض الآخر متجذر بعمق وتميل إلى البقاء طوال العمر. وبالقدر المتصور عقليا، فإن الهوية ليست بالضرورة ثابتة، بل يمكن أن تتأثر أو تتغير، أو تتوسع أو تضيق، أو تتأكد أو تُقمع، أو تُجاهل أو يُتلاعب بها، وأن تكون مهيمنة بدرجات متفاوتة، وأن تعتبر شرفا اجتماعيا أو منقصة اجتماعية، في أوقات مختلفة.

14 - وكلما زادت الأهمية التي تعطى لجانب معين من جوانب الهوية، كلما كان ارتباطها بـ "الذات" المتصورة أكثر قوة، وكان الدفاع عن مصالحها المتصورة أو السعي وراءها أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، أدت المبالغات التاريخية في الهوية الإثنية أو العرقية أو الثقافية إلى انتشار العنصرية الهيكلية، والعنف الاستيطاني الاستعماري، والتمييز على نطاق واسع. وحتى في البلدان التي تتعايش فيها مجموعات إثنية مختلفة في سلام في بلد ما لأجيال متعددة دون أن تولي عمليا أي أهمية لهويتها الإثنية في تفاعلاتها اليومية، يمكن أن تؤدي الخطابات السياسية التي تشدد على الاختلافات وتربطها بمصالح الجماعات

(6) Rupert Brown and Samuel Gaertner, eds., *Blackwell Handbook of Social Psychology: Intergroup Processes* (Blackwell, 2008).

المتعارضة إلى المبالغاة القائمة على الخوف في الانتماء الإثني، ويتصاعد ذلك في نهاية المطاف ويتحول إلى توتر عرقي وعنف أو حتى إبادة جماعية، مثل محرقة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية والإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994 وفي يوغوسلافيا السابقة من عام 1992 إلى عام 1995.

15 - ومن المهم بالنسبة للديناميات التي تتيح التعذيب وسوء المعاملة في جميع أنحاء العالم، أن أي جانب من جوانب الهوية التي كانت خاملة أو مهملة من قبل يمكن بسهولة أن يصبح، من خلال التأكيد الواعي، معياراً مهيماً لتحديد من أو ما هو مدرج في "الذات" الفردية أو الجماعية المتصورة التي يتعين الدفاع عن مصالحها أو السعي وراءها، أو مستبعد منها، بنفس القدر من الأهمية.

باء - تبرير النظام

16 - بعيداً عن الجسد المادي والهوية النفسية، تتصل المصلحة الذاتية للإنسان أيضاً بالبيئة النظامية التي يُنظر إليها على أنها ضرورية للبقاء والأمن والاستقرار الشخصي. وهكذا، فإن الرد الاندفاعي البشري السائد على "تهديدات النظام" التي تهدد وجود أو موثوقية أو مصداقية نظم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو اعتماد استراتيجيات دفاع وإنكار غير واعية ومشحونة عاطفياً تعرف باسم "تبرير النظام". ومن الناحية العملية، فإن ميل البشر اللاواعي إلى حد كبير إلى عدم التشكيك في النظم التي يعتمدون عليها يمكن أن يكون قوياً جداً ويجعل المسؤولين والصحفيين والمواطنين العاديين عرضة لتجاهل سلوك غير مشروع بصورة واضحة، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة، أو حتى الفظائع الجماعية، أو التسامح مع ذلك السلوك أو حمايته أو التواطؤ معه⁽⁷⁾.

17 - وعلى الرغم من أن تبرير النظام يدمر حقوق الإنسان وسيادة القانون، إلا أنه ليس انحرافاً في حد ذاته، بل يشكل نزعة إنسانية عامة وموثقة جيداً وشائعة جداً وواسعة الانتشار في جميع الثقافات وقطاعات المجتمع. وبناءً على ذلك، وكما هو مبين في هذا التقرير، فمن خلال العمليات الشائعة المتمثلة في البيروقراطية واللامبالاة وخداع الذات، التي توصف وصفاً مناسباً بأنها "اعتيادية الشر"، يمكن قمع التواطؤ المنهجي مع التعذيب أو القتل أو حتى الإبادة الجماعية من الإدراك الواعي، بل وغالباً ما يحدث ذلك، حتى على الرغم من الأدلة الدامغة، مما يترك الضوابط والموازن الدستورية متعادلة، ووسائل الإعلام متهاونة، وعامة الجمهور في حالة من التجاهل المتعمد والإنكار المحفز⁽⁸⁾.

(7) John Jost and Orsolya Hunyady, "Antecedents and consequences of system-justifying ideologies", *Current Directions in Psychological Science*, vol. 14, No. 5 (October 2005), pp. 260–265; John Jost, Chadly Stern and Joanna Sterling, "Ethos of conflict: a system justification perspective", in *The Social Psychology of Intractable Conflict: Celebrating the Legacy of Daniel Bar-Tal, Vol. 1*, Peace Psychology Book Series, vol. 27, Eran Halperin and Keren Sharvit, eds. (Springer International Publishing, 2015), pp. 47–59; Ben Kiernan, "Cover-up and denial of genocide: Australia, the USA, East Timor, and the Aborigines", *Critical Asian Studies*, vol. 34, No. 2 (2002), pp. 163–192; Claudia Koonz, *The Nazi Conscience* (Belknap Press, 2003); Hannah Nam et.al., "Amygdala structure and the tendency to regard the social system as legitimate and desirable", *Nature Human Behaviour*, vol. 2, No. 2 (February 2018), pp. 133–138.

(8) Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil* (Penguin Books, 1977); Gary Blasi and John Jost, "System justification theory and research: implications for law, legal advocacy, and social justice", *California Law Review*, vol. 94, No. 4 (July 2006), pp. 1,119–1,168; Furnham, Adrian, "Belief in a just world: research progress over the past decade", *Personality and Individual Differences*,

جيم - التعبيرات الأساسية عن المصلحة الذاتية

18 - بغض النظر عن التعمد والقصد الواعيين لعمل معين من أعمال التعذيب أو سوء المعاملة، فإن الدوافع العاطفية الكامنة وراء الأمر بهذا الانتهاك أو التحريض عليه أو ارتكابه، وكذلك وراء دعم المتفرجين أو موافقتهم أو قبولهم، تعكس بصورة دائمة تقريباً السعي إلى تلبية الاحتياجات النفسية الأساسية من خلال دافع أو أكثر من الدوافع المقابلة التالية: (أ) الحفاظ على الذات (الحاجة إلى الأمن والاستقرار)؛ (ب) تقرير المصير (الحاجة إلى السيطرة والاستقلال الذاتي)؛ (ج) تأكيد الذات (الحاجة إلى الشعور بالقيمة الذاتية، والكرامة، والهوية)؛ (د) التبرير الذاتي (الحاجة إلى العدالة)؛ (هـ) الإشباع الذاتي (الحاجة إلى المكافأة والتحفيز).

19 - وفي ظل ظروف مواتية، يساعد التعبير الطبيعي عن هذه الاحتياجات والدوافع الإنسانية الأساسية على ضمان التفاعلات الاجتماعية الإيجابية القائمة على الاحترام والتعاطف المتبادلين. ولكن عندما يشوه الخوف المفرط أو الصدمة أو الخلل المرضي أو عدم النضج العاطفي التصور الفردي أو الجماعي للواقع، يمكن أن تؤدي هذه الدوافع إلى اتخاذ مواقف وسلوكيات تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة.

1 - الحفاظ على الذات

20 - يسعى الدافع الأساسي للحفاظ على الذات إلى تلبية الحاجة البشرية الفطرية إلى الأمن والاستقرار. وهو ينبع مباشرة من غرائز البقاء البيولوجية ويحفز الاستجابات الوقائية أو الدفاعية في مواجهة أي خطر حقيقي أو متصور. وعندما يُشوه الخوف المفرط أو الخلل المرضي أو التجربة المؤلمة في مواجهة التهديد والعداء وانعدام الأمن الدافع الأساسي المتمثل في حفظ الذات، فإنه يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب أفعال عدوانية أو مدمرة أو غير متناسبة، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة، في ترقب تشككي أو تصور خاطئ للتهديدات⁽⁹⁾.

2 - حق تقرير المصير

21 - يسعى الدافع الأساسي لتقرير المصير إلى تلبية الحاجة الفطرية للبشر إلى الاستقلال الذاتي والسيطرة على ظروف حياتهم. وتميل التهديدات الحقيقية أو المتصورة لتلك الحاجة الأساسية إلى إطلاق نفس غرائز البقاء على قيد الحياة التي تثيرها التهديدات للأمن المادي. والأمثلة العامة للجهود الجماعية التي

vol. 34, No. 5 (April 2003), pp. 795–817; Salvador Vargas-Salfate and others, “System justification enhances well-being: a longitudinal analysis of the palliative function of system justification in 18 countries”, *British Journal of Social Psychology*, vol. 57, No. 3 (July 2018), pp. 567–590; Mikko Poutanen, “‘We do not torture’: American exceptionalism in the context of torture”, in *RePresenting Magic, UnDoing Evil: Of Human Inner Light and Darkness*, Alexandra Cheira, ed. (Brill, 2012), pp. 115–130

Daphna Canetti and others, “Collective trauma from the lab to the real world: the effects of the Holocaust (9) on contemporary Israeli political cognitions”, *Political Psychology*, vol. 39, No. 1 (February 2018), pp. 3–21; Courtenay Conrad and others, “Threat perception and American support for torture”, *Political Behavior*, vol. 40, No. 4 (December 2018), pp. 989–1,009; Jeremy Rinker and Jerry Lawler, “Trauma as a collective disease and root cause of protracted social conflict”, *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 24, No. 2 (May 2018), pp. 150–164

بحركها ذلك الدافع هي الكفاح من أجل تقرير المصير على الصعيد الوطني، أو الاستقلال السياسي والاقتصادي، أو التحرر من الرق والعبودية. وعندما يُشوه الخوف المفرط أو الخلل المرضي أو التجربة المؤلمة المتمثلة في العجز والتبعية والاستغلال وسوء المعاملة الدافع الأساسي المتمثل في تقرير المصير، فإنه يمكن أن يؤدي إلى بذل جهود تعويضية لضمان الحرية والسيطرة الظرفية من خلال مراكمة السلطة والسيطرة على الآخرين، بما في ذلك عن طريق القهر والتخويف والإكراه والتمييز⁽¹⁰⁾.

3 - تأكيد الذات

22 - يسعى الدافع الأساسي لتأكيد الذات إلى تلبية الحاجة البشرية الفطرية إلى الشعور بالقيمة الذاتية، والكرامة، والهوية. والانتهاكات الحقيقية أو المتصورة لشعور الإنسان بالكرامة هي انتهاكات تستهدف "الذات" والهوية الأعمق، وبالتالي يمكن أن تثير نفس غرائز البقاء على قيد الحياة التي تثيرها التهديدات التي يتعرض لها الأمن الجسدي. والأمثلة العامة للجهود التي يحركها دافع تأكيد الذات هي تلك التي تهدف إلى استعادة احترام الذات الفردي أو المجتمعي أو الوطني بعد تجارب الفشل أو الهزيمة أو الشعور بالذنب أو الإذلال. وعندما يُشوه من خلال الكبرياء المفرط، أو الخلل الوظيفي المرضي، أو التجربة المؤلمة المتمثلة في العار والإذلال والمشقة الاجتماعية والقمع، فإن الدافع الأساسي لتأكيد الذات يمكن أن يؤدي إلى بذل جهود تعويضية لتأكيد التقدير الشخصي أو المجتمعي أو الوطني من خلال الإذلال العدواني والخفض من قيمة الآخرين والتمييز ضدهم⁽¹¹⁾.

4 - التبرير الذاتي

23 - يسعى الدافع الأساسي لتبرير الذات إلى تلبية الحاجة البشرية الفطرية للعدالة. وترتبط تجارب الظلم الحقيقية أو المتصورة ارتباطاً وثيقاً بتصورات الكرامة الشخصية أو المجتمعية أو الوطنية، ويمكن أن تثير نفس الاستجابات الدفاعية الموجهة للبقاء على قيد الحياة في حالة التهديدات للأمن الجسدي. وتتمثل الأدوات المجتمعية الرئيسية التي تهدف إلى استعادة العدالة، بطبيعة الحال، في القرارات القضائية والإدارية والتحكيمية أو التسويات التي تفرض الجزاءات والتعويضات ورد الحقوق وغيرها من تدابير الجبر. وعندما تكون عقلية الضحية مشوهة من خلال الإفراط في التفكير بعقلية الضحايا، أو الخلل المرضي، أو تجربة الإيذاء المؤلمة، يمكن أن يؤدي الدافع الأساسي لتبرير الذات إلى بذل جهود تعويضية لاستعادة العدالة من خلال العقوبة الجماعية أو غير المتناسبة أو القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو من خلال المساعدة الذاتية والانتقام التصعيديين⁽¹²⁾.

(10) Melissa Dichter and others, "Coercive control in intimate partner violence: relationship with women's experience of violence, use of violence, and danger", *Psychology of Violence*, vol. 8, No. 5 (2018), pp. 596–604; Pau Pérez-Sales, *Psychological Torture: Definition, Evaluation and Measurement* (New York, Routledge, 2017); Emily Hencken Ritter, "Policy disputes, political survival, and the onset and severity of State repression", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 58, No. 1 (February 2014), pp. 143–168

(11) Linda Hartling and others, "Humiliation: a nuclear bomb of emotions?", *Psicologia Politica*, vol. 46 (2013), pp. 55–76; David Lacey, "The role of humiliation in the Palestinian/Israeli conflict in Gaza", *Psychology and Society*, vol. 4, No. 1 (2011), pp. 76–92; Clark McCauley, "Toward a psychology of humiliation in asymmetric conflict", *American Psychologist*, vol. 72, No. 3 (April 2017), pp. 255–265

(12) Kevin Carlsmith and Avani Mehta Sood, "The fine line between interrogation and retribution", *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 45, No. 1 (January 2009), pp. 191–196; Caroline Drolet, Larry Heuer

5 - الإشباع الذاتي

24 - يسعى الدافع الأساسي المتمثل في الإشباع الذاتي إلى تلبية الحاجة البشرية الفطرية إلى المكافأة من خلال أنشطة واعدة بفوائد جسدية وعاطفية ومالية، مثل المتعة والريح والإشباع. واعتمادا على التنشئة الاجتماعية الشخصية والخبرة والنضج، يمكن أن يكون الحصول على الإشباع حافزا قويا أو حتى مسببا للإدمان، في حين أن إنكار الإشباع يمكن أن يكون محبطا للغاية أو ظالما أو حتى، في حالة الإدمان، تهديدا خطيرا يُثير غرائز البقاء على قيد الحياة. ويمكن أن يؤدي الافتقار المرضي أو الشديد إلى التعاطف أو ضبط النفس أو النضج العاطفي، أو التجارب المؤلمة للافتقار والحرمان إلى أنماط سلوكية تعويضية أو مسيئة أو قهرية تعطي الأولوية لرغبات المرء واحتياجاته على كرامة الآخرين ومصالحهم المشروعة، في مجموعة واسعة من السياقات التي تتراوح بين الاستغلال المالي والاقتصادي والاتجار بالبشر والجشع، إلى الإشباع الجنسي والتلصصي والسادي⁽¹³⁾.

رابعا - الأنماط الغالبة للفصل الأخلاقي

25 - عندما تتعارض القرارات ذات المصلحة الذاتية مع القيم الأخلاقية السائدة، مثلا عند اللجوء إلى التعذيب في محاولة لمواجهة تهديد أمني متصور، يميل الجناة والمتفرجون إلى كبت المعضلة الأخلاقية الناجمة عن ذلك من خلال استراتيجيات سلوكية وإدراكية تعرف باسم "الفصل الأخلاقي". ونظرا للحظر الشامل والمطلق وغير القابل للتقييد للتعذيب وسوء المعاملة، فضلا عن عدم قدرة النفس البشرية على تحمل المعضلات الأخلاقية المستمرة دون آثار ضارة على الصحة العقلية والاستقرار العاطفي، سيكون من المستحيل أن يحدث التعذيب وسوء المعاملة على أي نطاق كبير دون التأثير التمكيني للفصل الأخلاقي. ولذلك، فإن أي نظام حوكمة جاد في القضاء على التعذيب وسوء المعاملة يجب أن يجد سبلا للتخفيف من استراتيجيات الفصل الأخلاقي من أجل الحيلولة دون أن تقوض جهود منع التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيهما ومقاضاة مرتكبيهما وجبر ضحاياهما، أو تتحارب عليهما أو تصيبها بالشلل⁽¹⁴⁾.

ألف - التمييز بين الفصل الأخلاقي والتبرير القانوني

26 - من المنظور النفسي، تتمثل وظيفة الفصل الأخلاقي في ترك الإدانة الأخلاقية للتعذيب وسوء المعاملة كما هي رسميا، وفي الوقت نفسه خلق "أماكن محجوبة" يمكن فيها ممارسة مثل هذا الانتهاك دون

and Carolyn Hafer, "The role of perceived deservingness in the toleration of human rights violations", *Social Justice Research*, vol. 29, No. 4 (2016), pp. 429-455; Peter Liberman, "War and torture as 'just deserts'", *Public Opinion Quarterly*, vol. 78, No. 1 (2014), pp. 47-70.

(13) Tobias Hecker and others, "Treating traumatized offenders and veterans by means of narrative exposure therapy" *Frontiers in Psychiatry*, vol. 6, No. 80 (June 2015); Ewa Stefanska and others, "Sadism among sexual homicide offenders: validation of the sexual sadism scale", *Psychological Assessment*, vol. 31, No. 1 (January 2019), pp. 132-137; Roland Weierstall and others, "The thrill of being violent as an antidote to posttraumatic stress disorder in Rwandese genocide perpetrators", *European Journal of Psychotraumatology*, vol. 2, No. 1 (2011).

(14) Kathleen Malley-Morrison and others, "Engaging moral agency for human rights: outlooks from the global South", *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 21, No. 1 (February 2015), pp. 68-88.

لوم. وينطوي الفصل الأخلاقي دائما على خداع الذات بإنكار الواقع، مما يمكن الجناة والمتفرجين من الانخراط في سلوك غير مشروع أخلاقيا أو المشاركة فيه أو الرضوخ له، وفي الوقت نفسه إنكار حدوثه (إنكار الواقع)، أو عدم مشروعيته (إنكار عدم المشروعية) أو المسؤولية الشخصية أو الجماعية عن حدوثه (إنكار المسؤولية).

27 - ومن المنظور القانوني، قد تهدف نفس استراتيجيات إنكار الواقع وعدم المشروعية والمسؤولية إلى تجنب المساءلة القانونية. بيد أن الفصل الأخلاقي، بحكم تعريفه، ليس دفاعا قانونيا صحيحا، بل هو استراتيجية نفسية لخداع الذات. وهكذا، ففي حين أن الروايات عن الفصل الأخلاقي لا يمكن أن تبرر أبدا التعذيب وسوء المعاملة كمسألة قانونية، فإنها يمكن أن تؤثر بشدة - وهي تؤثر بصورة روتينية - على القدرة النفسية للقضاة والمسؤولين والمراقبين واستعدادهم للتصور الصحيح للدعوات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة والتصرف بفعالية بشأنها، إلى درجة ضمان الرضا عن مثل هذه الانتهاكات على نطاق واسع. وتبعاً للظروف، يمكن أن تتداخل استراتيجيات الإنكار المختلفة أو يمكن تطبيقها بشكل تراكمي أو متتابع، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

باء - إنكار الواقع

28 - إن إنكار الواقع هو الطريقة الأكثر بدائية لتجنب أو كبت العضلات الأخلاقية الناتجة عن اتخاذ القرارات ذات المصلحة الذاتية. والأهم من ذلك، عندما يُستخدم إنكار الواقع كوسيلة للفصل الأخلاقي، فإن الغرض الأساسي منه ليس خداع الآخرين، بل خداع الذات عن طريق التجاهل المتعمد. وهو ليس دفاعا واعيا يستخدمه الجناة للتغطية على جرائمهم، بل هو آلية دفاع غير واعية يستخدمها المتفرجون المؤسسون أو من العامة لكبت مشاعر الذنب والعار. ومرة تلو أخرى، ينكر المسؤولون والأفراد العاديون بشكل قاطع حدوث السلوك غير المشروع ويتجاهلونه، لمجرد تجنب المعاناة المتمثلة في اضطرارهم إلى الاعتراف بالحقيقة، وربما التخلي عن الارتياح واليقين والأمن المتمثلين في الامتنال والرضا السلبيين. ومن الناحية النفسية، يتمثل الدافع وراء التجاهل المتعمد أساسا في المحركين الأساسيين المتمثلين في تأكيد الذات (ضد الشعور بالذنب والعار) والحفاظ على الذات (ضد تهديد النظام)⁽¹⁵⁾.

29 - وأفضل ما يلخص إنكار الواقع شعار "ما يجب ألا يكون، لا يمكن أن يكون"، وهو رد فعل شائع جدا من جانب المسؤولين والصحفيين والمواطنين الذين يواجهون ادعاءات غير متوقعة أو غير مرغوب فيها بسوء سلوك منهجي خطير. وتتمثل الوظيفة النفسية للتجاهل المتعمد في القيام، عن طريق خداع الذات، بتجنب خيبة الأمل التي لا يمكن معالجتها ذهنيا أو عاطفيا أو التكيف معها. ومن أجل الحفاظ على شعور زائف بالواقع، تنشأ أماكن عقلية محجوبة قوية دون وعي، مما يمكن العقل الواعي من القيام بـ "عقلانية زائفة" برفض حتى الأدلة الدامغة لسوء السلوك الخطير باعتبارها مجرد "نظريات مؤامرة"، بل والتشكيك في دوافع ونزاهة "المدافعين عن الأخلاق" الذين يقومون بتقديم ادعاءات التجريم أو إحالتها أو التحقيق فيها⁽¹⁶⁾.

(15) Stanley Cohen, *States of Denial: Knowing about Atrocities and Suffering* (Cambridge, Polity Press, 2001);

Ronald Crelinsten, "World of torture: a constructed reality", *Theoretical Criminology*, vol. 7, No. 3 (August 2003), pp. 293-318.

(16) Nadia Bashir, "Wielding a double-edged sword: public moral advocates are derogated yet influential", PhD dissertation, University of Toronto, 2014; Aloysia Brooks, "The annihilation of memory and silent suffering:

30 - ومن الناحية العملية، فإن التجاهل المتعمد يَمَكِّن المسؤولين والقضاة، وكذلك الصحفيين والمواطنين العاديين، من إنكار حدوث التعذيب أو سوء المعاملة على أيدي الحكومة أو المؤسسة أو الجماعة التي ينتمون إليها أو يرتبطون بها، حتى عندما يواجهون أدلة دامغة⁽¹⁷⁾. وفي الحوار الرسمي الذي أجراه المقرر الخاص مع الدول بشأن شواغل محددة أو ادعاءات محددة بوقوع تعذيب أو سوء معاملة، تشير أنماط ردود الفعل السائدة التالية التي واجهها إلى هذا النمط:

- (أ) عدم الاعتراف بالادعاءات التي تم الإبلاغ عنها رسمياً، أو الرد عليها؛
- (ب) التهرب من الحوار الموضوعي حول تحقيقات محددة استناداً إلى عقبات رسمية أو إجرائية أو مؤسسية مزعومة؛
- (ج) رفض الادعاءات أو الشواغل دون أي حوار موضوعي؛
- (د) تحويل الانتباه باتهام المكلف بالولاية بـ “الدوافع السياسية” أو “عدم الحياد” أو “التدخل في الشؤون الداخلية” أو “انتهاك السيادة الوطنية”؛
- (هـ) تحويل الانتباه من خلال التأكيدات الفضفاضة للالتزام الحكومة بحقوق الإنسان، أو الاتهامات المعممة ضد أصحاب المصلحة الآخرين، أو التعبير المضلل عن الاحتجاج والسخط وعقلية الضحايا؛
- (و) النيل من مصداقية الضحايا والشهود والنقاد وغيرهم من المدافعين الأخلاقيين، أو تشويه سمعتهم أو إلقاء اللوم عليهم.

31 - وفي إطار السلطات الحكومية والقضائية، وكذلك آليات الرقابة المؤسسية، يمثل تهاون المتفرجين الناجم عن التجاهل المتعمد عقبة كبيرة أمام التحقيق الفعال في حالات التعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة مرتكبيهما ومعاقبتهم، فضلاً عن جبر الضرر وإعادة التأهيل. كما أن التصورات المشوهة للواقع الناجم عن التجاهل المتعمد تجعل المنظمات الإعلامية غير قادرة بصورة روتينية على كشف وفصح تورط الحكومة في التعذيب وسوء المعاملة بشكل موضوعي، وتمنع المواطنين العاديين من معالجة وتصحيح أوجه القصور المنهجية من خلال حقوقهم الديمقراطية.

inhibiting outrage at the injustice of torture in the war on terror in Australia, PhD dissertation, University of Wollongong, 2016; Jared Del Rosso, “Textual mediation of denial: congress, Abu Ghraib, and the construction of an isolated incident”, *Social Problems*, vol. 58, No. 2 (July 2011), pp. 165–188; Richard Jackson “Language, policy and the construction of a torture culture in the war on terrorism”, *Review of International Studies*, vol. 33, No. 3 (July 2007), pp. 353–371; Jean Lennane, “What happens to .whistleblowers, and why?” *Social Medicine*, vol. 6, No. 4 (2012), pp. 249–258

Lance Bennett, Regina Lawrence and Steven Livingston, “None dare call it torture: indexing and limits of press independence in the Abu Ghraib scandal”, *Journal of Communication*, vol. 56, No. 3 (September 2006), pp. 467–485; Ruth Blakeley and Sam Raphael, “Accountability, denial and the future-proofing of British torture”, *International Affairs*, vol. 96, No. 3 (May 2020), pp. 691–709; Cătălin Mamali, “Accuracy of basic knowledge of traumatic historical events: The Armenian genocide”, *Journal of Loss and Trauma*, vol. 22, No. 2 (June 2016), pp. 99–109; Irene Bruna Seu, ““Doing denial”: audience reaction to human rights .appeals”, *Discourse and Society*, vol. 21, No. 4 (July 2010), pp. 438–457

32 - وإن الخط المنهجي بين المصالح العامة والخاصة، من خلال تمويل الحملات الانتخابية، والضغط البرلماني، والخصخصة الواسعة النطاق للوظائف العامة الأساسية، بما في ذلك الخدمات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والإصلاحية، يخلق هويات نظامية شاملة، لا يمكن فيها حل المعضلات الأخلاقية الناجمة عن الممارسات الاستغلالية بما يتماشى مع مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، بل يتم كبثها عن طريق التجاهل المتعمد. وينطبق هذا على مظاهر الفساد الكبير في البلدان النامية بقدر ما ينطبق على التواطؤ المستشري بين الصناعات القوية وجميع فروع الحكومة في البلدان الصناعية الرئيسية. وفي كلتا الحالتين، فقدت نظم الحكم المتأثرة قدرتها على تصحيح الأعطال والاختلالات الخطيرة الناجمة عن اتخاذ القرارات ذات المصلحة الذاتية بفعالية، وبالتالي على تحقيق "المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة" و "المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع" المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة.

33 - وخلص القول إنه ما لم يتم التخفيف من حدتها بفعالية من خلال آليات موضوعية ومستقلة وشفافة للرقابة والمساءلة خارج النظام المعني، فإن الميل الإنساني اللاواعي نحو تبرير النظام عن طريق التجاهل المتعمد يقوض بشدة قدرة أي حكومة أو مؤسسة أو جماعة على الشفاء الذاتي ويخلق بيئة من السلطة غير الخاضعة للرقابة تقضي بقوة إلى الفساد الشامل والاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة.

جيم - إنكار المسؤولية

34 - في الحالات التي لا يمكن فيها إنكار حدوث التعذيب أو سوء المعاملة، يميل المشاركون النشطون والمتفرجون السليبيون إلى الشعور بقوة بالذنب والعار. ولتجنب المعضلة الأخلاقية الناجمة عن ذلك، يميل كل من الجناة والمتفرجون إلى الفصل أخلاقياً من خلال إنكار المسؤولية، إما بالإشارة إلى امتثالهم للسلوك الغالب للمجتمع (نشر المسؤولية) أو بإلقاء اللوم على الرؤساء أو الرؤوسين أو الجهات الفاعلة الخارجية عن السلوك غير المشروع (إزاحة المسؤولية).

1 - نشر المسؤولية

35 - لا ينفي نشر المسؤولية حدوث التعذيب أو سوء المعاملة، ولكنه ينكر المسؤولية الفردية بالإشارة إلى المسؤوليات الجماعية بدلاً من ذلك. ويمثل نشر المسؤولية الدافع الرئيسي لتأكيد الذات (ضد الذنب والعار) والحفاظ على الذات (ضد خطر المسؤولية الشخصية) ويهدف دائماً إلى "الاختباء" في الجماعة⁽¹⁸⁾.

36 - ويزدهر نشر المسؤولية في ظل الميل اللاواعي للبشر نحو التوافق القائم على المجموعة، حيث يوائمون مفهومهم ومنطقهم وقراراتهم مع البيئة الاجتماعية "الخاصة بهم". ويعزز التوافق على أساس المجموعة هوية جماعية وتوافقاً في الآراء، حيث تنتقل المسؤولية الفردية عن المخالفات على ما يبدو إلى

(18) Eran Halperin and Noa Schori-Eyal, "Moral emotions in political decision making", in *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, William Thompson, ed. (Oxford University Press, 2020); Monica Luci, *Torture, Psychoanalysis, and Human Rights* (Routledge, 2017).

المجموعة ككل وتُنسب إليها. وقد يؤدي الخوف والصدمات النفسية أيضا إلى تعزيز التوافق المفرط بين الجماعات أو "التفكير الجماعي"، الذي نتج عنه تطبيع التعذيب على أساس جماعي⁽¹⁹⁾.

37 - ويمثل نشر المسؤولية نمطا شائعا وواسع الانتشار من أنماط الفصل الأخلاقي، وكثيرا ما يعتمد المشاركون النشطون في أعمال التعذيب أو سوء المعاملة الجماعية، مثل وحشية الشرطة أثناء التجمعات، أو الاغتصاب الجماعي، أو حالات المضايقات الشديدة، أو الاضطهاد. غير أنه في معظم الحالات يُلجأ إلى نشر المسؤولية من جانب المتفرجين السلبيين الذين لا يمنعون أو يبلّغون عن هذه الإساءات أو يمعونها، سواء بوصفهم مسؤولين حكوميين (متفرجون داخليون) أو صحفيين أو أفرادا من عامة الجمهور (متفرجون خارجيون). وفي كلتا الحالتين، يهدف نشر المسؤولية إلى توزيع المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة أو التقصير بعيدا عن الفرد وإلقائها على عاتق المجموعة الأوسع نطاقا.

(أ) الجناة والمعرضون وغيرهم من المشاركين النشطين

38 - في حالة المشاركين النشطين في التعذيب وسوء المعاملة، فإن نشر المسؤولية يهدف إلى جعل مشاركتهم الفردية تبدو مقبولة أو مُبررة على أساس التطابق مع سلوك الجماعة. وهي في الأساس عملية تطبيع للسلوك الذي كان يمكن أن يُنظر إليه على أنه غير مشروع ويستحق الشجب. وقد ينطوي ذلك، في أقصى الحدود، على بيانات "تأذن" بتحريض قادة سياسيين أو دينيين أو عسكريين أو رجال أعمال علنا أو ضمنا على التعذيب وسوء المعاملة أو التشجيع عليهما أو التغاضي عنهما، بوصفهما سلوكا متوقعا ومقبولا اجتماعيا، وذلك مثلا بإعلان أن "التعذيب مجد". ويمكن أيضا تحقيق آثار مماثلة "للإذن" من خلال ضغط الأقران، ولا سيما عندما يكون احتمال فرض عقوبات تأديبية أو قضائية ضئيلا⁽²⁰⁾.

39 - وهناك ما هو أدق من "الإذن"، ألا وهو "إضفاء الطابع الروتيني" على التعذيب وسوء المعاملة من خلال التجزئة. فمن خلال تجزئة عملية التعذيب وسوء المعاملة إلى العديد من الوظائف الفرعية المنفصلة والمتخصصة وغير الضارة في الظاهر والتي تجري على مختلف مستويات التسلسل الهرمي، يميل كل مشارك إلى التركيز على الجوانب التقنية لإسهامه بدلا من الطبيعة المسيئة للعملية برمتها. وتتيح عملية

(19) Albert Bandura, "Moral disengagement in the perpetration of inhumanities", *Personality and Social Psychology Review*, vol. 3, No. 3 (August 1999), pp. 193–209; Janice Gibson and Mika Haritos-Fatouros, "The education of a torturer", *Psychology Today*, vol. 20, No. 11 (November 1986), pp. 50–52 and 56–58; John Jost, Alison Ledgerwood and Curtis Hardin, "Shared reality, system justification, and the relational basis of ideological beliefs", *Social and Personality Psychology Compass*, vol. 2, No. 1 (January 2008), pp. 171–186; Jerrold Post and Lara Panis, "Crimes of obedience: 'groupthink' at Abu Ghraib", *International Journal of Group Psychotherapy*, vol. 61, No. 1 (2011), pp. 48–66.

(20) Shannon Houck and others, "When beliefs lead to (im)moral action: how believing in torture's effectiveness shapes the endorsement of its use", *Political Psychology*, vol. 40, No. 6 (2019), pp. 1,315–1,339; Herbert Kelman, "The policy context of torture: a social-psychological analysis", *International Review of the Red Cross*, vol. 87, No. 857 (March 2005), pp. 123–134; Sophie Richardot, "'You know what to do with them': the formulation of orders and engagement in war crimes", *Aggression and Violent Behavior*, vol. 19, No. 2 (March–April 2014), pp. 83–90; Mary Lowth, "Does torture work? Donald Trump and the CIA", *British Journal of General Practice*, vol. 67, No. 656 (March 2017).

إضفاء الطابع الروتيني نشر المسؤولية على نطاق واسع في مختلف الدوائر والمؤسسات والمستويات الهرمية والوظائف⁽²¹⁾.

40 - وكثيرا ما تحدث عملية التطبيع أيضا من خلال استمرار التعرض لأعمال تُرتكب بصورة متزايدة، مما يؤدي إلى نزح الحساسية تدريجيا من الجناة والمتفرجين ووسائل الإعلام والجمهور. وقد تم توثيق العملية توثيقا جيدا لممارسات التدريب على التعذيب في صفوف الشرطة العسكرية، وكذلك على نطاق مجتمعي، وبلغت ذروتها في الإبادة الجماعية⁽²²⁾.

(ب) المتفرجون الداخليون والخارجيون

41 - لكي يتم القضاء على التعذيب وسوء المعاملة، يجب على المتفرجين الشهود، سواء من داخل السلطات أو من وسائل الإعلام أو عامة الجمهور، أن يحاسبوا المحرضين والجناة من خلال آليات قضائية وتأديبية مستقلة ونزيهة. ولكن من الناحية العملية، فإن المتفرجين الداخليين والخارجيين على حد سواء معرضون بشدة للسلبية ("لامبالاة المتفرج"). وكلما كان عدد الشهود أكبر، قل احتمال اتخاذ كل منهم إجراء. ويمكن أن تشل الحشود المتفرجين لدرجة أن دراسات تصوير الدماغ كشفت عن انخفاض نشاط الدماغ في المناطق المرتبطة بسلوك المساعدة عندما يشهد الإنسان حالات طوارئ وسط أناس آخرين⁽²³⁾.

42 - ويميل المتفرجون السلبيون إلى الشعور بمشاعر قوية بالذنب والعار لعدم تدخلهم ومنع التعذيب أو سوء المعاملة. والمعضلة الأخلاقية التي تلي ذلك تُكتب بالإشارة إلى سلبية "الجميع". وفي الواقع العملي، فإن اللامبالاة الداخلية والخارجية للمتفرجين هي أمر أساسي جدا للتمكن من التعذيب وسوء المعاملة في جميع أنحاء العالم.

43 - والأهم من ذلك، أنه بمجرد تطبيع لامبالاة المتفرجين، فإن أولئك الذين ينشقون عن السلبية من خلال التنديد بالنشاط غير الأخلاقي باعتبارهم متفرجين نشطين، سواء وصفوا بأنهم "مبلغون عن المخالفات" أو "دعاة أخلاقيون" أو "خونة" أو "جواسيس" أو "منشقون"، غالبا ما يعاقبهم المجتمع⁽²⁴⁾. وفي الممارسة

(21) Albert Bandura, *Moral Disengagement: How People Do Harm and Live with Themselves* (Worth Publishers, 2016); Herbert Kelman, "Violence without moral restraint: reflections on the dehumanization of victims and victimizers", *Journal of Social Issues*, vol. 29, No. 4 (1973), pp. 25–61.

(22) Janice Gibson, "Training people to inflict pain: State terror and social learning", *Journal of Humanistic Psychology*, vol. 31, No. 2 (1991), pp. 72–87; Ervin Staub, "Building a peaceful society: origins, prevention, and reconciliation after genocide and other group violence", *American Psychologist*, vol. 68, No. 7 (October 2013), pp. 576–589.

(23) Ruud Hortensius and Beatrice de Gelder, "From empathy to apathy: the bystander effect revisited", *Current Directions in Psychological Science*, vol. 27, No. 4 (August 2018), pp. 249–256; Bibb Latané and Steve Nida, "Ten years of research on group size and helping", *Psychological Bulletin*, vol. 89, No. 2 (1981), pp. 308–324.

(24) Brian Martin, "Strategy for public interest leaking", in *Secrecy, Law, and Society*, Martin Bray, Rebecca Scott Bray and Miiko Kumar, eds. (Oxford, Routledge, 2015), pp. 219–233; Nadia Bashir, "Wielding a double-edged sword"; Lissa Johnson, "The psychology of getting Julian Assange: what's torture got to do with it?", *New Matilda*, 23 February 2019.

العملية، كثيراً ما يكون هؤلاء "الدعاة الأخلاقيون" معزولين ومستبعدين من قبل الأغلبية السلبية، ويعاملون بازدراء ويُنظر إليهم على أنهم خونة أو أنانيون أو متعجرفون أو مهينون⁽²⁵⁾.

2 - إزاحة المسؤولية

44 - تهدف إزاحة المسؤولية دائماً إلى إعفاء الأفراد أو المؤسسات أو حتى الأمم بأكملها من الذنب بإلقاء اللوم على الآخرين على السلوك غير المشروع. وهو نمط رد فعل أولي شائع جداً في سياق التحقيقات التي تهدف إلى توضيح المسائل المتعلقة بالمساءلة. وفي جوهر الأمر، يمكن أن تتخذ إزاحة المسؤولية ثلاثة أشكال مختلفة أساساً، وهي: (أ) الإزاحة "إلى الأعلى" أو (ب) الإزاحة "إلى الأسفل" ضمن سلسلة من أشكال القيادة أو التسلسل الهرمي أو هياكل السلطة الأخرى أو (ج) الإزاحة "إلى الخارج" عن طريق إلقاء اللوم على جهات خارجية.

(أ) الإزاحة "إلى الأعلى"

45 - من بين ردود الفعل المعتادة من جانب المسؤولين المتهمين بارتكاب مخالفات، سواء بفعل أو تقصير، الادعاء بأنهم "يتبعون الأوامر فقط". ويمكن أن تكون سلبية المتفرجين، بل والمشاركة النشطة في التعذيب وسوء المعاملة في الحالات القصوى، نتيجة ضائقة شخصية لا يمكن التغلب عليها وغرائز البقاء الخالصة، ولا سيما في الحالات التي يتعرض فيها المسؤولون العاصون أو المتفرجون المتدخلون لمخاطر جسيمة تتمثل في الانتقام، أو عندما يُجبر الضحايا على تعذيب بعضهم البعض. وفي حين أن هذه الظروف القصوى قد تخفف من الذنب الشخصي، فإنها لا يمكن أبداً أن تبرر قانوناً (أي أن تضيي الشرعية على) أي مشاركة أو قبول للتعذيب أو سوء المعاملة⁽²⁶⁾.

46 - ولكن حتى خارج هذه الحالات القمعية، يميل البشر إلى الشعور بقدر أقل بكثير من المسؤولية الشخصية عن الأذى والمعاناة الناتجين عن تعليمات من شخصيات السلطة. ومن منظور نفسي، فإن شعور الجناة بالواجب والوفاء والولاء، عندما يتصرفون في إطار الطاعة، تكون له غالباً الأسبقية على إحساسهم بالمسؤولية والتعاطف مع الضحية. ولوحظ الميل إلى إعطاء الأولوية للطاعة على الشواغل الأخلاقية في عدة حالات منها منفذو الأحكام الذين ينفذون عقوبة الإعدام، ومرتكبو التعذيب، وكذلك في أحداث الإبادة الجماعية⁽²⁷⁾. وفي حين أن طاعة السلطة طاعة هدامة هي نزعة إنسانية بالغة الخطورة، فإن آثارها يمكن

(25) انظر، على وجه الخصوص، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "UN expert says 'collective persecution' of Julian Assange must end now"، 31 أيار/مايو 2019، والنتائج التي توصل إليها المقرر الخاص في 27 أيار/مايو 2019 في قضية جوليان أسانج (UA GBR 3/2019).

(26) المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ المادتان 4 و 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ Mika Haritos-Fatouros، "The official torturer: a learning model for obedience to the authority of violence"، *Journal of Applied Social Psychology*, vol. 18, No. 13 (October 1988), pp. 1,107-1,120.

(27) Laurent Bègue and others، "Personality predicts obedience in a Milgram paradigm"، *Journal of Personality*, vol. 83, No. 3 (June 2015), pp. 299-306; Herbert Kelman and Lee Hamilton، *Crimes of Obedience: Toward a Social Psychology of Authority and Responsibility* (Yale University Press, 1989); Michael Osofsky، Albert Bandura and Philip Zimbardo، "The role of moral disengagement in the execution process"، *Law and Human Behavior*, vol. 29, No. 4 (September 2005), pp. 371-393; Ervin Staub، "Obeying, joining, following،

أن تُلغى بصورة فعالة جدا من خلال وجود سلطة عليا مهيمنة، مثل وجود نظام فعال للرقابة والمساءلة الخارجية يقاضي السلوك غير المشروع ويعاقب عليه بصورة موثوقة حتى ولو أذن به الرؤساء.

(ب) الإزاحة "إلى الأسفل"

47 - تعمل إزاحة المسؤولية أيضا في الاتجاه المعاكس، أي عندما يفوض المسؤولون المتفوقون التعذيب وسوء المعاملة "إلى الأسفل" في التسلسل القيادي لمروسيهم ويكتبون معضلة أخلاقية خاصة بهم من خلال "غسل أيديهم من العمل القذر". وفي الواقع، قد يعبر المسؤولون الأعلى رتبة عن توقعات ضمنية تجاه مروسيهم - مثل "اكتشف ما يعرفونه!" أو "أنت تعرف ماذا تفعل معهم!" - وهو ما قد يكون، في ظل الظروف، مُفضيا إلى التعذيب أو سوء المعاملة، دون إعطاء تعليمات صريحة بهذا المعنى.

48 - ومن الناحية القانونية، لا يمكن لهذا التفويض "إلى الأسفل" للتعذيب وسوء المعاملة أن يعفي الرئيس المفوض، الذي يظل مسؤولا جنائيا، سواء كمحرض أو تحت قيادة أو مسؤولية عليا، كما أنه لا يقلل من مسؤولية الدولة عن السلوك غير المشروع. ولكن من منظور الأدلة والمنظور الأخلاقي والنفسي والاجتماعي، فإن الإزاحة "إلى الأسفل" للمسؤولية تضيي شعورا خادعا ذاتيا بالإنكار المقبول، وهو أمر كثيرا ما تعتمد القيادة السياسية ووسائل الإعلام والجمهور بامتنان، بحيث يُلقى باللائمة عن الانتهاكات على "العناصر السيئة" أو "الجهات المارقة"، في حين يتم تجنب التحقيقات الأوسع نطاقا المتعلقة بمسؤوليات الرؤساء. وللتمكن من الإزاحة "إلى الأسفل"، تم تحديد استراتيجيات إنكار المعرفة فيما يتعلق بالحق الضرر بين السلطات، بما في ذلك "الجهل المتضافر والمعتمد" بتفاصيل الأفعال المسيئة⁽²⁸⁾.

(ج) الإزاحة "إلى الخارج"

49 - تتعزز إمكانية الإنكار المقبول بإزاحة اللوم إلى "الجنة بالوكالة" الخارجيين، مثل المتعاقدين الخاصين، والمرتقة، والمجرمين المنظمين، والمتمردين، بل وحتى إلى دول أخرى. ويمكن أن يكون إلقاء اللوم عمدا على جهات خارجية غير حكومية أو دول أخرى في حالات التعذيب وسوء المعاملة سياسة واعية للتستر على المسؤولية القانونية للدول. غير أن الإزاحة "إلى الخارج" للمسؤولية، باعتبارها استراتيجية للفصل الأخلاقي، لا تعني بالضرورة أن السلوك غير المشروع مخطط أو مشجّع عمدا، بل أن المعضلة الأخلاقية الناشئة عن حدوثه تُكبت بإلقاء اللوم على جهات خارجية، وبالتالي تصبح "بعيدة عن العين، بعيدة عن خاطر"⁽²⁹⁾.

50 - ومن بين السياقات التي تستخدم فيها إمكانية الإنكار المقبول بصورة روتينية لإنكار مسؤولية الدولة عن التعذيب وسوء المعاملة الحروب الأهلية التي تقوم فيها الدول بتدريب قوات المتمردين المتورطة في مثل هذه الانتهاكات⁽³⁰⁾، وكذلك تسليم المحتجزين بصورة غير قانونية إلى بلدان أخرى لأغراض الاستجواب

resisting, and other processes in the Milgram studies, and in the Holocaust and other genocides: situations, personality, and bystanders", *Journal of Social Issues*, vol. 70, No. 3 (September 2014), pp. 501-514

Ruth Jamieson and Kieran McEvoy, "State crime by proxy and juridical othering", *The British Journal of Criminology*, vol. 45, No. 4 (July 2005), pp. 504-527

(29) المرجع نفسه.

(30) انظر، على سبيل المثال، *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)*, Merits, Judgment, I.C.J. Reports 1986, p. 14, para. 110

القسري⁽³¹⁾ وسياسات الهجرة التي تتواطأ بلدان المقصد بموجبها مع "عمليات الإعادة" التي تقوم بها بلدان غير آمنة، مما يحول عمدا دون وصول المهاجرين إلى ولاياتها القضائية ويعرضهم عن علم للتعذيب والاعتصاب والقتل (انظر A/HRC/37/50، الفقرات 54-57).

دال - إنكار عدم المشروعية

51 - في حال عدم إمكانية إنكار المسؤولية عن أعمال التعذيب أو سوء المعاملة، فإن المعضلة الأخلاقية الناجمة عن ذلك غالبا ما يتم كبتها من خلال إنكار عدم المشروعية. وفي معظم الأحوال، ينطوي هذا على ادعاءات بأن السلوك المعني لا يستوفي تعريف التعذيب أو سوء المعاملة في المقام الأول (التهوين)، أو أنه مبرر بشكل استثنائي على أساس اعتبارات نفعية (الشر الذي لا بد منه)، أو التمييز (الاستبعاد القائم على أساس الجماعة).

1 - التهوين

52 - يبدأ الفصل الأخلاقي من خلال التهوين باستخدام لغة ملطفة تهدف إلى "تطهير" التعذيب وسوء المعاملة وخلق تصور للمقبولية⁽³²⁾. وهكذا، وصفت التدابير التي تنطوي على التعذيب أو سوء المعاملة على نحو ملطف، في جملة أمور، بأنها "استجاب معزز"⁽³³⁾، و "استجاب عميق"⁽³⁴⁾، و "ضغط جسدي

Prosecution of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of the Former Yugoslavia since 1991, Appeals Chamber, The Prosecutor v. Duško Tadic, Case Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro), Judgment, I.C.J. Reports 2007, p. 43, para. 430

Sam Raphael, Crofton Black and Ruth Blakely, *CIA Torture Unredacted* (The Rendition Project and The Bureau of Investigative Journalism, July 2019) (31)

Kimberly Rios and Dominik Mischkowski, "Shaping responses to torture: what you call it matters", *Personality and Social Psychology Bulletin*, vol. 45, No. 6 (June 2019), pp. 934-946; James Waller, *Becoming Evil: How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing* (Oxford University Press, 2002) (32)

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Torture is torture, and waterboarding is not an exception – UN expert urges the US not to reinstate it", 30 January 2017 (33)

European Court of Human Rights, *Ireland v. the United Kingdom*, Case No. 5310/71, Judgment, 18 January 1978 (34)

معتدل⁽³⁵⁾، و "أساليب ضغط"⁽³⁶⁾، و "تدابير خاصة"⁽³⁷⁾، و "استغلال للموارد البشرية"⁽³⁸⁾، و "تدريب مهني"⁽³⁹⁾، و "علاج التحويل"⁽⁴⁰⁾، و "ردع"⁽⁴¹⁾، و "تدابير إدارية خاصة"⁽⁴²⁾.

53 - ويتجلى التهوين أيضا في الجهود الرامية إلى استبعاد بعض الممارسات من التعريف القانوني للتعذيب وسوء المعاملة، وذلك في معظم الحالات من خلال التأكيدات غير المقبولة موضوعيا بأن الألم أو المعاناة الناجمين عن ذلك، وإن كانا قد ألحقا عدا وعن قصد، لا يفيان بالعتبة المطلوبة من "الشدة" (انظر [A/73/207](#)، الفقرة 45). ويتحقق أيضا أثر تهويني قوي للدول التي تتجنب أو تمنع الملاحقة القضائية والعقوبة على التعذيب وسوء المعاملة أو تُدخل مبررات أو قوانين تقادم على هذه الجرائم أو تمنح عفوا عاما أو خاصا عن مرتكبيها⁽⁴³⁾.

54 - وفي الممارسة العملية، اعتمدت الدول سياسات، وتعريفات أو تفسيرات غير شاملة، وتشريعات وأحكام تقلل من شأن طائفة واسعة من السلوكيات التي تنطوي على التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاستجواب القسري، ووحشية الشرطة، والاستخدام المفرط للقوة، والردع العنيف للمهاجرين، والعنف القائم على نوع الجنس، والتعذيب النفسي، والتحرش الإلكتروني، والعنف العائلي. ومن خلال ضمان الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، تُسيء الدول علنا إلى الحظر الشامل والمطلق وغير القابل للتقييد للتعذيب وسوء المعاملة، وتنتهك التزاماتها القانونية، وتقلل من خطورة الجرائم، وتكتب بشكل فعال المعضلة الأخلاقية الناشئة عن هذه الممارسات. ومن الناحية العملية، فإن توقع الإفلات من العقاب الناجم عن ذلك يعزز تهاون الرأي العام والمؤسسات ويشجع على استمرار انتشار التعذيب وسوء المعاملة.

55 - وعلاوة على ذلك، تقوم الدول بصورة روتينية بالتقليل من خطورة الشواغل التي تثيرها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، إما بعدم الرد أو باعتماد رد شكلي أو رافض أو عدواني على نحو غير ملائم. ومن المفارقات أن بعض الدول اقترحت ثنائيا أن المقرر الخاص "قلل من شأن" التعاريف القانونية للتعذيب وسوء المعاملة بإدراج ممارسات واسعة الانتشار في نطاقها مثل ردع المهاجرين والعنف العائلي والمضايقات العامة. بيد أن ما يثير الجزع الشديد هو أن ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وهم الذين ينبغي أن

(35) لجنة مناهضة التعذيب، ملاحظات ختامية بشأن إسرائيل بتاريخ 12 حزيران/يونيه 1994 ([A/49/44](#))، الفقرات 159-171.

(36) الرسالة AL ISR 7/2018 بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2018.

(37) Human Rights Watch, "Special measures: detention and torture in the Chinese Communist Party's 'Shuanggui system'", 6 December 2016.

(38) United States of America, Central Intelligence Agency, *Human Resource Exploitation Training Manual* (1983).

(39) CAT/C/CHN/CO/5, para. 42; Communications: OL/CHN18/2019 of 1 November 2019; OL/CHN15/2018 of 24 August 2018.

(40) [A/74/148](#)، الفقرات 48-50.

(41) [A/HRC/37/50](#)، الفقرات 7 و 19 و 28 و 34.

(42) [A/HRC/22/53/Add.4](#)، الفقرة 179.

(43) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Torture is torture, and waterboarding is not an exception – UN expert urges the US not to reinstate it", 30 January 2017 AL ISR 7/2018 بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2018؛ و OL GBR 6/2020 بتاريخ 15 حزيران/يونيه 2020؛ و AL GBR 4/2019 بتاريخ 19 آب/أغسطس 2019.

يتوقع منهم أن يحترموا امتيازاتهم من خلال القيادة بالقوة، قد اتخذوا موقفا عدائيا بشكل فظ تجاه الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتسحب رسميا من مجلس حقوق الإنسان فحسب، بل هددت أيضا موظفي المحكمة الجنائية الدولية بفرض عقوبات في حال فتح تحقيق جنائي ضد موظفي الولايات المتحدة⁽⁴⁴⁾، ودعت الصين إلى "محاسبة" المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على "سوء السلوك"، وأدانت بلاغهم الرسمي بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان باعتباره "هراء" و "يُنتهك بشدة سيادة الصين ويتدخل في شؤونها الداخلية وينتهك انتهاكها صارخا ميثاق الأمم المتحدة"⁽⁴⁵⁾، ورفضت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مرارا وتكرارا البلاغات الرسمية والتقارير التي قدمها المقررون الخاصون ووصفتها بأنها "تحريضية" و "سياسية" و "منحازة" و "تدخل" في القضاء البريطاني⁽⁴⁶⁾.

2 - التبرير النفعي

56 - رغم أن القانون الدولي لا يدع مجالاً للشك في أن حظر التعذيب وسوء المعاملة هو حظر مطلق وغير قابل للتقييد، فإن التاريخ الحديث حافل بمحاولات تبرير هذه التجاوزات استنادا إلى "استثناءات" نفعية (المادة 2 (2) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة). وإن التبرير النفعي، شأنه شأن جميع الأساليب الأخرى للفصل الأخلاقي، ليس دفاعا قانونيا صحيحا، بل هو استراتيجية لخداع الذات تهدف إلى تجنب أو كبت المعضلة الأخلاقية الناشئة عن عدم المشروعية المتأصلة لأي ممارسة للتعذيب أو سوء المعاملة أو القبول بها⁽⁴⁷⁾.

57 - وتسعى المبررات النفعية، التي تعكس الأساس المنطقي المتمثل في أن "الغاية تبرر الوسيلة"، إلى إضفاء الشرعية الأخلاقية على التعذيب أو سوء المعاملة باعتبارهما "شرا لا بد منه" لتحقيق غرض يُزعم أنه أكثر أهمية. ولا ينكر التبرير النفعي وقوع التعذيب أو سوء المعاملة، ولا المسؤولية الفردية أو المؤسسية أو الوطنية عن حدوثه، ولكنه يكبت المعضلة الأخلاقية الناجمة عن ذلك بإنكار عدم مشروعية هذه الممارسات بسبب ظروف محددة. وتتوقف الأغراض النفعية التي يُزعم أنها تبرر التعذيب وسوء المعاملة على السياق، ولكنها تشمل عموما واحدا أو أكثر من الجوانب الأساسية للمصلحة الذاتية.

(44) الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر التنفيذي رقم 13928، بتاريخ 11 حزيران/يونيه 2020.

(45) رد الصين في 26 حزيران/يونيه 2020 على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "UN experts call for decisive measures to protect fundamental freedoms in China"، 26 حزيران/يونيه 2020، متاح على الرابط التالي: www.china-un.ch/eng/hom/t1792660.htm.

(46) انظر A/HRC/41/39/Add.3؛ شكوى رسمية مقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من غرانت شابيس، الوزير وعضو برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (11 أيلول/سبتمبر 2013)؛ وزير خارجية المملكة المتحدة، يرد على موقع تويتر في 31 أيار/مايو 2019 على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "UN expert says 'collective persecution' of Julian Assange must end now"، 31 أيار/مايو 2019، متاح على الرابط التالي: https://twitter.com/Jeremy_Hunt/status/1134373848290353152?s=20.

(47) Monica Luci, *Torture, Psychoanalysis, and Human Rights*; Susan Opatow, "Moral exclusion and torture: the ticking bomb scenario and the slippery ethical slope", *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 13, No. 4 (2007), pp. 457-461.

(أ) الأمن والدفاع عن النفس والحفاظ على النفس

58 - تمثل الحاجة إلى الدفاع عن الأمن الفردي أو العام ضد التهديدات الأساس النفعي السائد لتبرير التعذيب وسوء المعاملة. والمذكرات القانونية الشائعة التي أصدرتها وزارة العدل في الولايات المتحدة، والتي تعرّف المحتجزين في "الحرب على الإرهاب" على أنهم "محاربون غير نظاميين" لم تنطبق عليهم الحماية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، هي مثال معروف على محاولة حكومة إزالة الحواجز القانونية التي تحول دون التبرير النفعي للتعذيب⁽⁴⁸⁾. وفي هذه الحالة، فإن الهدف من الدفاع ضد التهديدات الإرهابية عن طريق انتزاع المعلومات يهدف إلى تبرير استخدام أساليب "الاستجواب المعزز". ورغم أن حكومة الولايات المتحدة اعترفت فيما بعد بعدم مشروعية هذا التفسير، فإن استطلاعات الرأي التي أجريت بعد 10 سنوات من هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 تشير إلى أن الرواية الرسمية لتبرير النفعية لا تزال قائمة على ما يبدو في أذهان الجمهور، حيث رأى أكثر من 70 في المائة من المجيبين من الولايات المتحدة أن تعذيب المشتبه في تورطهم في الإرهاب كان أمرا له ما يبرره في عام 2011⁽⁴⁹⁾. وبالمثل، استندت المحكمة العليا في إسرائيل إلى "الدفاع للضرورة" لإعفاء المحققين من الملاحقة القضائية، مشيرة إلى أن استخدام ما يسمى "تقنيات الضغط" تبرره شكوك خطيرة توحى بأن الضحية متورط في أنشطة إرهابية⁽⁵⁰⁾.

59 - والتبريرات النفعية القائمة على الأمن والدفاع فعالة بشكل خاص في تحقيق الفصل الأخلاقي المخادع للذات لأنها تُضفي عواطف قوية من الخوف الناشئ عن غرائز البقاء الأساسية. ومن الأمثلة على الخطابات التي تُنشر علنا وتهدف إلى تبرير التعذيب كوسيلة ضرورية شعارات مثل "الإيهام بالغرق مجد"⁽⁵¹⁾، وما يسمى بسيناريو "القنبلة الموقوتة"، والتصوير المنمق للتعذيب المنقذ للحياة في وسائل الترفيه السائدة، وكذلك الخطابات السياسية التي تشوه صورة بعض الأقليات والمهاجرين وغيرهم من الفئات المهمشة على أنهم "عصابات" و "مجرمون" و "إرهابيون" و "خونة" و "متطفلون"، وغير ذلك. وفي الممارسة العملية، فإن المبررات الأمنية للتعذيب وسوء المعاملة غالبا ما تعززها سياسات السرية⁽⁵²⁾، التي تزيد أي احتمال واقعي لمساءلة الجناة، مما يسهل بقوة الفصل الأخلاقي ليس فقط بين الجناة، بل أيضا من جانب المتفرجين الداخليين ووسائل الإعلام وعامة الجمهور⁽⁵³⁾.

(48) Karen Goldberg and Anthony Lewis, eds., *The Torture Papers: The Road to Abu Ghraib* (Cambridge University Press, 2005); Manfred Nowak, "What practices constitute torture? US and UN standards", *Human Rights Quarterly*, vol. 28, No. 4 (November 2006), pp. 809–841; Milan Markovic, "Can lawyers be war criminals?", *Georgetown Journal of Legal Ethics*, vol. 20, No. 347 (2007), pp. 346–369.

(49) Andrew Pilecki and others, "Moral exclusion and the justification of U.S. counterterrorism strategy: Bush, Obama, and the terrorist enemy figure", *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 20, No. 3 (August 2014), pp. 285–299.

(50) الرسالة AL ISR 7/2018 بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2018 ورد حكومة إسرائيل في 4 أيار/مايو 2018.

(51) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Torture is torture, and waterboarding is not an exception – UN expert urges the US not to reinstate it", 30 January 2017.

(52) Greg Martin, Rebecca Scott Bray and Miiko Kumar, eds., *Secrecy, Law, and Society* (Routledge, 2015).

(53) Courtenay Conrad and others, "Threat perception"; Krista De Castella, Craig McGarty and Luke Musgrove, "Fear appeals in political rhetoric about terrorism: an analysis of speeches by Australian Prime Minister Howard", *Political Psychology*, vol. 30, No. 1 (February 2009), pp. 1–26; Joseph Spino and Denise

(ب) الحرية والاستقلال وتقرير المصير

60 - كثيرا ما استخدمت أغراض الحرية وتقرير المصير لإضفاء الشرعية على التعذيب وسوء المعاملة، على سبيل المثال خلال النضال من أجل تقرير المصير الوطني، والاستقلال السياسي والاقتصادي، والتحرر من الاستغلال والتمييز من أي نوع. وفي أقصى الحدود، يُدعى أن تحقيق الحرية وتقرير المصير، الذي قد يكون هدفا مشروعاً في حد ذاته، يبرر جميع الوسائل، بما فيها التعذيب وسوء المعاملة. وعادة ما يتمشى الكفاح من أجل الحرية وتقرير المصير مع الانتماء إلى الهوية الجماعية والرغبة في العدالة، بحيث غالباً ما تُكبت العضلات الأخلاقية ذات الصلة كذلك من خلال خطابات تبرير الذات و "نحن" في مقابل "الآخرين"، مما قد يستبعد الأفراد المرتبطين بالجماعة المعارضة من حماية الاعتبارات الأخلاقية. وهكذا، فإن التبريرات النفعية القائمة على ادعاءات الحرية وتقرير المصير يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب جرائم انتقامية وفظيعة، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل الجماعي والتطهير العرقي وحتى الإبادة الجماعية⁽⁵⁴⁾.

(ج) الشرف والكرامة وتأكيد الذات

61 - كثيرا ما يُحتج باستعادة الشرف الجماعي والكرامة والوطنية لكبت العضلة الأخلاقية الناجمة عن إذلال الآخرين، ولا سيما بعد التجارب المؤلمة للهزيمة العسكرية أو الإذلال القومي أو الديني أو الإثني أو العرقي، وكذلك التجارب التي أدت إلى إخراج سياسي أو اجتماعي⁽⁵⁵⁾. وينطوي الفصل الأخلاقي النفعي لغرض تأكيد الذات في كثير من الأحيان على قيام القيادة السياسية بتضخيم الذات والترويج لمجتمع مثالي خال من أي خطأ أو مخالفة. ومما يسهل هذه العملية الاحتجاج بالصراعات بين "الحضارة والهمجية" و "الخير والشر" أو "الديمقراطية والطغيان"، أو حتى بين "إرادة الله والقوى الشيطانية". وتحدث ديناميات مماثلة على مستوى الأسر في سياق "جرائم الشرف". ومن أجل الحفاظ على الشعور الهش بالشرف والكرامة الجماعيين، يتم قمع أي رأي أو نقد يحد من روايات تأكيد الذات والمثالية بأي ثمن، بما في ذلك عن طريق استخدام العنف الإيذاء الجماعيين⁽⁵⁶⁾.

Dellarosa Cummins, "The ticking time bomb: when the use of torture is and is not endorsed", *Review of Philosophy and Psychology*, vol. 5, No. 4 (August 2014), pp. 543–563.

(54) حول الدعاية النازية لـ "تبرير" سياسات الإبادة الجماعية مع الكفاح المزعوم من أجل التحرر من حكومة العالم اليهودية التي تلوح في الأفق، انظر، على سبيل المثال: Brendan Fay, "The Nazi conspiracy theory: German fantasies and Jewish power in the Third Reich", *Library and Information History*, vol. 35, No. 2 (2019), pp. 75–97. Aida Arosoaie, "In the name of honour and freedom: the sacred as a justifying tool for ISIS' and secular violence", *Culture and Religion*, vol. 18, No. 3 (2017), pp. 278–295. Joyce Dalsheim, "Settler nationalism, collective memories of violence and the 'uncanny other'", *Social Identities*, vol. 10, No. 2 (2004), pp. 151–170. Fatma Ulgen, "Reading Mustafa Kemal Atatürk on the Armenian genocide of 1915", *Patterns of Prejudice*, vol. 44, No. 4 (2010), pp. 369–391.

(55) لذلك، استخدمت ألمانيا النازية الحاجة إلى عكس "عار فرساي" لكبت الشواغل الأخلاقية بشأن موقفها العدوانية الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

(56) Caroline Kennedy, "The Manichean temptation: moralising rhetoric and the invocation of evil in US foreign policy", *International Politics*, vol. 50, No. 5 (September 2013), pp. 623–638.

(د) الانتقام والعقاب وتبرير الذات

62 - يمكن للروايات عن الظلم التاريخي، التي تدفعها الحاجة إلى تبرير الذات استجابة للظلم المتصور، أن تغذي الكراهية والعنف الإثنيين والعرقين والوطنيين، ويمكن أن تؤدي الجرائم التي لا يعاقب مرتكبوها إلى أعمال انتقامية يائسة، ويمكن أن تؤدي جرائم الحرب إلى أعمال انتقامية قاسية ضد المدنيين المسالمين. ومما هو سائد جدا أيضا روايات "التشدد إزاء الجريمة" السياسية، التي تدعو إلى المعاملة المهينة، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والعقوبات القاسية القائمة على تصورات واسعة النطاق بأن الإرهابيين وتجار المخدرات ومرتكبي الجرائم الجنسية وغيرهم من "الأشرار" ينبغي أن "ينالوا ما يستحقونه". ومن منظور أخلاقي، تعيد أنماط رد الفعل هذه اعتبار التعذيب وسوء المعاملة كعقاب تعويضي مستحق على الظلم المتصور⁽⁵⁷⁾.

(هـ) الاستغلال والإشباع الذاتي

63 - إن الاستراتيجية الأكثر بدائية والأقل جاذبية في العن للفضل الأخلاقي النفعي هي "تبرير" الضرر الناجم عن السلوك غير المشروع بالمنفعة المباشرة أو الإشباع الذي يقدمه. وعموما، يُنظر إلى التقدير المطلق للربح الشخصي على مصالح الآخرين على أنه أساس منطقي أناني جدا وغير ناضج من الناحية النفسية الاجتماعية، ويسهل ربطه بالإجرام أو علم الأمراض أكثر من الأخلاقيات. ولذلك، فبينما قد يحفز الإشباع الذاتي مرتكبي التعذيب وسوء المعاملة والشهود المتلصقين، بما في ذلك ممارسات السادية والعنف الجنسي والقتل التجارية أو الشعائرية، فإنه لا يُقدّم بشكل عام كمبرر لإلحاق الأذى والمعاناة بالآخرين.

64 - ومع ذلك، فإن المنطق نفسه للإشباع الذاتي، المستتر في شكل سرديات اقتصادية عن "الربحية" و "الفعالية من حيث التكلفة" و "القدرة التنافسية" و "الاستعانة بمصادر خارجية" و "التقشف" و "تفضيل العملاء" و "إسناد التكاليف إلى جهات خارجية"، يفيد في تبرير طائفة واسعة من البيئات الاستغلالية، بما في ذلك الرق المعاصر، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر، وظروف العمل اللاإنسانية، وإضفاء الطابع الخارجي على المخاطر الصحية والبيئية. وبالاقتراح مع استراتيجيات إنكار الواقع وإنكار المسؤولية، فإن إعطاء الأولوية على نحو نفعي لإشباع الذات يمكن أن يؤدي إلى ظهور أماكن محجوبة ذات شأن على صعيد المجتمع والنظام، يُستخدم فيها بصورة روتينية التهريب والإكراه والعقاب والتمييز من أجل إنشاء بيئات استغلالية أو فرضها أو الحفاظ عليها⁽⁵⁸⁾.

3 - التبرير التمييزي

65 - إن الاتجاه إلى الانتظام في مجموعات هو من بين أكثر الاتجاهات البشرية انتشارا وتوثيقا. ويعتمد البشر اعتمادا كبيرا، بوصفهم من الأنواع الاجتماعية، على عضوية المجموعات في تلبية الاحتياجات النفسية الفردية، بما في ذلك القيمة الذاتية والكرامة والهوية والسلامة واليقين والانتماء. وبناء على ذلك، فإن

(57) Hannah Cooper, "War on drugs policing and police brutality", *Substance Use and Misuse*, vol. 50, No. 8-9 (2015), pp. 1,188-1,194.

(58) Brian Jarvis, "Monsters Inc.: serial killers and consumer culture", *Crime, Media, Culture: An International Journal*, vol. 3, No. 3 (December 2007), pp. 326-344.

العمليات النفسية الجماعية تؤثر تأثيراً قوياً على التفكير والتصورات والعواطف والسلوكيات الشخصية، بما في ذلك الطرق التي تقضي إلى الضرر القائم على المجموعة⁽⁵⁹⁾.

66 - وغالباً ما يتم كبت المعضلات الأخلاقية الناشئة عن العنف والإيذاء بين الجماعات استناداً إلى روايات التبرير التمييزي، التي تشجع على الفصل الأخلاقي على المستوى "القبلي" للفئات الاجتماعية. وفي الجوهر، فإن التبرير التمييزي يقلل من شأن الإيذاء الذي ترتكبه الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص ("داخل الفئة") ضد فئة اجتماعية أخرى ("خارج الفئة")، أو يضيف عليه الشرعية أو يُبرره، وذلك في إطار نطاق واسع من الأبعاد القائمة على أساس الفئات، بما في ذلك البعد العرقي أو الإثني أو الجغرافي أو الاجتماعي - الاقتصادي أو الإعاقة أو السن أو نوع الجنس أو التوجه الجنسي أو الدين أو أي أسباب أخرى تتعلق بالتمييز من أي نوع.

67 - ويمكن أن تؤدي العمليات النفسية الجماعية إلى قيام الأعضاء من داخل الفئة باستبعاد الأعضاء من خارج الفئة عن وعي أو عن غير وعي من حدود سلوكهم الأخلاقي المعتاد ("دائرة الاعتبار الأخلاقي"). وعملية عدم الانتماء هذه تمكن الأفراد من إلحاق المعاناة بالأعضاء من خارج الفئة دون أن يواجهوا المعضلة الأخلاقية المرتبطة بنفس السلوك الموجه ضد الأعضاء من داخل الفئة. ويمكن أن يظهر التمييز القائم على الفئات وما يتصل به من فصل أخلاقي على المستوى الجزئي، حيث يتعرض الأفراد للعزل أو التسلط أو المضايقة داخل القبائل والأسر والفرق المهنية والفصول المدرسية والوحدات العسكرية، ويمكن أن يمتد إلى المستوى الكلي المتمثل في الفئات الاجتماعية، مثل الاسترقاق القائم على العرق والتطهير العرقي والإبادة الجماعية⁽⁶⁰⁾.

(أ) تجريد الأعضاء من خارج الفئة من إنسانيتهم وتشويه سمعتهم وعدم الاكتراث لهم

68 - من الآليات النفسية اللاواعية لإلحاق الضرر على نحو تمييزي تقليل التعاطف، بحيث تبين أن نشاط المراقبين الدماغي المرتبط بالتعاطف قد انخفض أو حتى غاب عند مشاهدة إلحاق الألم بأفراد الفئات الاجتماعية الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة العصبية العاطفية باسم "فجوة التعاطف"، وقد تم إظهارها عبر مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية، بما في ذلك العرق والجنسية، وأنواع مختلفة من الألم، بما في ذلك الصدمات الكهربائية، أو تعبيرات الوجه عن الألم، أو غرز الإبر في الوجه أو اليدين، أو الجرح بزجاج مكسور، أو قطع الأعضاء التناسلية بالشفرة⁽⁶¹⁾.

69 - ويرتبط انخفاض التعاطف مع الفئات الخارجية بالتجريد من الإنسانية على أساس الفئة، وينطوي على تصور "الآخر" على أنه دون البشر وأقل قدرة على المعاناة الإنسانية. وقد ارتبط التجريد من الإنسانية

(59) Bernhard Leidner, Linda Tropp and Brian Lickel, "Bringing science to bear – on peace, not war: elaborating on psychology's potential to promote peace", *American Psychologist*, vol. 68, No. 7 (2013), pp. 514–526.

(60) Susan Opatow, "Moral exclusion and injustice: an introduction", *Journal of Social Issues*, vol. 46, No. 1 (1990), pp. 1–20; Susan Opatow, "How this was possible: interpreting the Holocaust", *Journal of Social Issues*, vol. 67, No. 1 (March 2011), pp. 205–224.

(61) Matt Richins and others, "Empathic responses are reduced to competitive but not non-competitive outgroups", *Social Neuroscience*, vol. 14, No. 3 (2019), pp. 345–358; Mark Tarrant and others, "Social identity and perceptions of torture: it's moral when we do it", *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 48, No. 2 (March 2012), pp. 513–518.

على أساس الفئة بتأييد تعذيب أسرى الحرب، واعتبار التعذيب خاطئاً بدرجة أقل من الناحية الأخلاقية عندما ترتكبه قوات أمن دولة الشخص المعني في مقابل قوات أمن دولة أخرى، وتأييد الإفلات من العقاب على تعذيب وقتل المدنيين من خارج الفئة خلال الحرب. وبين الرجال، ارتبط العدوان الجنسي والميل إلى الاغتصاب بربط النساء بالحيوانات، وبتجريد النساء من إنسانيتهم كغنائم حرب⁽⁶²⁾.

70 - ويُستخدم التجريد من الإنسانية خارج الفئة كاستراتيجية دفاعية، إلى جانب إلقاء اللوم على الضحايا من خارج الفئة، في مواجهة الاعتراف بارتكاب مخالفات جماعية. فعلى سبيل المثال، تبين أن المواطنين في الدول الاستعمارية المستوطنة يجردون السكان الأصليين من إنسانيتهم بعد قراءة رسائل تنكيرية بعمليات القتل الجماعي التاريخية، ووُجد أن القراء يلومون ضحايا التعذيب وضحايا جرائم الكراهية من خارج الفئة على معاناتهم. ويبدو أن إلقاء اللوم على الضحايا واضح بشكل خاص عندما تمر الجرائم المرتكبة ضد جماعات الأقليات دون عقاب، مدفوعاً جزئياً بدوافع تبرير النظام لتبرير المظالم القائمة على الفئات⁽⁶³⁾.

(ب) الولاء والانتماء والتمجيد داخل الفئة

71 - حتى العمليات التي تعزز النتائج البناءة داخل الفئات، مثل التعاون والولاء والتماسك والتفاني، يمكن أن تعزز النتائج المدمرة بين الفئات. وهكذا، وإلى جانب تشويه سمعة من هم خارج الفئة، ارتبط الولاء والوطنية داخل الفئة، على سبيل المثال، بالرغبة في تعذيب المشتبه في أنهم إرهابيون وبالنتائج النفسية الإيجابية التي أعقبت ارتكاب أعمال العنف أثناء الحرب⁽⁶⁴⁾. كما تم ربط التمجيد داخل الفئة بدعم الجهادية العنيفة، وإنكار المخالفات من قبل الأعضاء من داخل الفئة، وشيطنة الضحايا من خارج الفئة. وعندما يكون تفوق إحدى الفئات مترسخاً ثقافياً أو دينياً أو اقتصادياً، كثيراً ما تتبنى المجتمعات على نطاق واسع "أساطير تضيي الشرعية على الهرمية" لتبرير سوء معاملة وإهمال الفئة الأدنى⁽⁶⁵⁾.

Nick Haslam, "Dehumanization: an integrative review", *Personality and Social Psychology Review*, (62) vol. 10, No. 3 (August 2006), pp. 252–264; G. Tendayi Viki, Daniel Osgood and Sabine Phillips, "Dehumanization and self-reported proclivity to torture prisoners of war", *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 49, No. 3 (May 2013), pp. 325–328; Adam Waytz and Juliana Schroeder, "Overlooking others: dehumanization by commission and omission", *Testing, Psychometrics, Methodology in Applied Psychology*, vol. 21, No. 3 (September 2014), pp. 251–266.

Emanuele Castano and Roger Giner-Sorolla, "Not quite human: inhumanization in response to collective (63) responsibility for intergroup killing", *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 90, No. 5 (June 2006), pp. 804–818; Alison Sullivan and others, "The impact of unpunished hate crimes: when derogating the victim extends into derogating the group", *Social Justice Research*, vol. 29, No. 3 (September 2016), pp. 310–330.

Winnifred Louis, Catherine Amiot and Emma Thomas, "Collective harmdoing: developing the perspective (64) of the perpetrator", *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 21, No. 3 (August 2015), pp. 306–312; Robert Kraft, "The good intentions of violent perpetrators: a qualitative analysis of testimony from South Africa's truth and reconciliation commission", *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 21, No. 3 (2015), pp. 359–377.

Bertjan Doosje Doosje, Annemarie Loseman and Kees van den Bos, "Determinants of radicalization of (65) Islamic youth in the Netherlands: personal uncertainty, perceived injustice, and perceived group threat", *Journal of Social Issues*, vol. 69, No. 3 (September 2013), pp. 586–604; Herbert Kelman, 2005; Bernhard

(ج) التبرير التمييزي في ظل الخوف والتهديد والصدمات

72 - على غرار الديناميات النفسية الاجتماعية الأخرى، يتفاقم التمييز القائم على الفئات بسبب غرائز البقاء على قيد الحياة التي تثيرها التهديدات والصدمات والمخاوف المتصورة، بحيث تصبح الفئات مهياة نفسيا لمحاربة الفئات المنافسة من أجل البقاء الجسدي أو الثقافي، وربما المحاربة حتى الموت. وبناء على ذلك، فإن السكان الذين يعانون من حالة من الخوف أو الصدمة أو التخوف أو القلق الجماعي هم عرضة بشكل خاص للإيذاء التمييزي، بما في ذلك عن طريق التعذيب وسوء المعاملة⁽⁶⁶⁾.

خامسا - الاستنتاجات

73 - لاحظ المقرر الخاص بانزعاج في تقريره إلى الجمعية العامة في عام 2018 (A/73/207) أن التعذيب وسوء المعاملة لا يزالان من الممارسات المتبعة في العالم أجمع في ظل الإفلات من العقاب. والتباين الصارخ بين الحظر المطلق وغير القابل للتقييد للتعذيب وسوء المعاملة والتهاون العالمي إزاء هذه الانتهاكات ليس ظاهرة فريدة، بل يبرز فجوة أكثر تعميقا بين الطموح المعياري والممارسة الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان.

74 - وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، تكشف تلك الملاحظة الواقعية عن العجز المنهجي لنظم الحكم المعاصرة عن القضاء على التعذيب وسوء المعاملة، والوفاء بالوعد المقطوعة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

75 - والسبب الجذري لفشل الحوكمة النظامي ليس الافتقار إلى الخبرة أو الموارد أو توافق الآراء المعياري، ولا النوايا الخبيثة المعقدة، بل يكمن في عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية عمومية شكلت عملية اتخاذ القرار البشري على مر التاريخ، بغض النظر عن التأثيرات الوطنية أو الثقافية أو الدينية أو غيرها من التأثيرات المميزة.

76 - وخلافا لافتراضات العقلانية والأخلاق التي تقوم عليها الدولة الحديثة، فإن معظم عمليات اتخاذ القرار الفردي أو الجماعي تتسم بما يلي: (أ) لا تزال تسترشد بدوافع عاطفية غير واعية إلى حد كبير؛ (ب) تسعى إلى تحقيق مصالح ذاتية قصيرة الأجل؛ (ج) يتم تبريرها بما يتماشى مع التوقعات الاجتماعية السائدة بأثر رجعي فقط.

Leidner and others, "Ingroup-glorification, moral-disengagement, and justice in the context of collective violence", *Personality and Social Psychology Bulletin*, vol. 36, No. 8 (August 2010), pp. 1,115-1,129

Eva Jonas and Immo Fritzsche, "Destined to die but not to wage war: how existential threat can contribute to escalation or de-escalation of violent intergroup conflict", *American Psychologist*, vol. 68, No. 7 (October 2013), pp. 543-558; Omar Shahabudin McDoom, "The psychology of threat in intergroup conflict: emotions, rationality, and opportunity in the Rwanda genocide", *International security*, vol. 37, No. 2 (2012), pp. 119-155

77 - وينطبق ذلك أيضا على عمليات اتخاذ القرار الجماعية المعقدة التي تعتبر أساسية لنزاهة وفعالية المؤسسات والإجراءات الدستورية، مثل الانتخابات والتعيينات السياسية، والرقابة القضائية والإدارية، والتقارير الإعلامية المستقلة.

78 - والمصلحة الذاتية للإنسان لها جوانب مختلفة متميزة، كل منها يهدف إلى تلبية احتياجات بيولوجية ونفسية واجتماعية أساسية: (أ) الحفاظ على الذات (الحاجة إلى السلامة والأمن)؛ (ب) تقرير المصير (الحاجة إلى الاستقلال الذاتي والسيطرة)؛ (ج) تأكيد الذات (الحاجة إلى الشعور بالقيمة والكرامة)؛ (د) التبرير الذاتي (الحاجة إلى العدالة)؛ (هـ) الإشباع الذاتي (الحاجة إلى المكافأة والتحفيز).

79 - وعندما يشوه الخوف المفرط أو الخلل المرضي أو تجارب الصدمة المصلحة الذاتية المتصورة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ مواقف وسلوكيات تفضي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة.

80 - وعندما يؤدي اتخاذ القرارات ذات المصلحة الذاتية إلى التعذيب وسوء المعاملة، يميل كل من الجناة والمتفرجين إلى كبت المعضلة الأخلاقية الناجمة عن ذلك من خلال أنماط "فصل أخلاقي" لاوعية وخادعة للذات إلى حد كبير، وهي: (أ) إنكار الواقع (التجاهل المتعمد)؛ (ب) إنكار المسؤولية (نشر المسؤولية أو إزاحتها)؛ و (ج) إنكار عدم المشروعية (التهوين أو التبرير النفعي أو التمييزي).

81 - ولا يمكن أن تبرر سرديات الفصل الأخلاقي التعذيب أو سوء المعاملة كمسألة قانونية. ومع ذلك، فهي، بوصفها أنماطاً نفسية اجتماعية لخداع الذات، تضعف بشدة قدرة القادة السياسيين والقضاة والمسؤولين ووسائل الإعلام وعامة الجمهور على فهم الادعاءات بوقوع تعذيب أو سوء معاملة بدقة والتصرف بشأنها، وتضعف استعدادهم لذلك. ومن خلال تشويه التصورات عن الواقع تشويها طفيفا أو شديدا، يمكن لسرديات الفصل الأخلاقي أن تبطل حتى الأطر المعيارية والمؤسسية المعقدة لمنع التعذيب وسوء المعاملة وملاحقة مرتكبيهما، مما أدى إلى الانتشار الحالي للتهاون والإفلات من العقاب على نطاق العالم، الذي كثيرا ما يعززه التخويف والانتقام.

82 - ويواجه المقرر الخاص بصورة روتينية، في حوارهِ الرسمي مع الدول بشأن شواغل محددة أو ادعاءات تتعلق بالتعذيب أو سوء المعاملة، جميع أنماط الفصل الأخلاقي الموصوفة في هذا التقرير. ومن الناحية العملية، فإن نمط رد الفعل السائد للدول على الرسائل الرسمية التي يحيلها المقرر الخاص هو إنكار الواقع، حتى في مواجهة الأدلة الدامغة. وفي الحالات التي لا يمكن فيها إنكار التعذيب أو سوء المعاملة، تميل الدول إلى إنكار مسؤوليتها أو إنكار عدم مشروعية السلوك المدعى وقوعه. ومن المؤسف أن المشاركة الحقيقية في حوار بناء وموضوعي وشفاف يهدف إلى ضمان الامتثال الكامل والفعال لحظر التعذيب وسوء المعاملة لا تزال استثنائية.

83 - وإن الاستعداد البشري الفطري لتبني أنماط خادعة للذات من الإنكار ليس انحرافا، بل هو حقيقة بيولوجية ونفسية واجتماعية عامة خالية من الدلالات الأخلاقية. وعلى هذا النحو، فإنه لا يمكن تغييره، ولكن يجب الاعتراف به تماما وإدارته على النحو المناسب. وما لم تتعلم نظم الحكم المعاصرة أن تخفف بفعالية من الآثار المدمرة لهذه الأنماط، لا يوجد احتمال واقعي للقضاء على التعذيب وسوء المعاملة على الصعيد العالمي، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو للتنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

سادسا - التوصيات

84 - سعيا إلى تحقيق طموحات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على التعذيب وسوء المعاملة، يوصي المقرر الخاص بإدراج استنتاجات هذا التقرير الآتية الذكر والقائمة على العلم في عمليات إصلاح الحوكمة العالمية الجارية والقائمة على السياسات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى إقامة "مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد" تتيح "إمكانية وصول الجميع إلى العدالة" وبناء "مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

85 - وتمشيا مع النتائج العلمية المعاصرة، ينبغي للدول أن تعترف بأن جميع البشر، سواء أكانوا مسؤولين حكوميين أو ممثلين لوسائل الإعلام أو من عامة الجمهور، لديهم نزعة فطرية نحو كبت المعضلات الأخلاقية وغيرها من المعلومات غير المرغوب فيها من خلال عمليات خداع الذات والإنكار اللاواعية إلى حد كبير.

86 - ونظرا للطبيعة اللاواعية والقاخرة لهذه العمليات وتعزيزها من خلال ديناميات قوية قائمة على الفئات وتبرير النظم، وهي ديناميات سائدة في جميع الثقافات وفي جميع شرائح المجتمع، لا يمكن التخفيف من حدة هذه الاتجاهات بفعالية من خلال الرقابة الذاتية المؤسسية، بل تتطلب رقابة خارجية منهجية، على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال آليات رصد مستقلة.

87 - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تتخذ جميع الدول تدابير صارمة من أجل تخفيف الأزمات العامة للإنكار في جميع العمليات السياسية والإدارية والقضائية والتشريعية لاتخاذ القرار. وعلى وجه الخصوص ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالشفافية، ينبغي للدول أن تلغي، من حيث المبدأ، أي تكتم أو سرية فيما يتعلق بالإجراءات والمفاوضات والقرارات التنفيذية والإدارية والقضائية والتشريعية. وينبغي أن تكون سرية المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة لأسباب تتعلق بالأمن الوطني وإنفاذ القانون وحماية البيانات والخصوصية الشخصية استثنائية، وينبغي أن تطبق على نحو تقييدي، وأن تستبعد أي شكل من أشكال الحصانة أو الإفلات من العقاب، وأن تتطلب في كل حالة تبريرا إيجابيا وتحققا خارجيا مستقلا (عن طريق أمناء المظالم على سبيل المثال)؛

(ب) فيما يتعلق بالمساءلة، ينبغي للدول أن تكفل إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة ونزيهة وشفافة في الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك من جانب أي شخص يتصرف بالنيابة عن السلطات العامة. وينبغي أن يترتب على أي سوء سلوك من قبل المسؤولين، بما في ذلك التقصير في منع سوء السلوك أو التحقيق فيه أو المعاقبة عليه في نطاق سلطتهم، فرض عقوبات متناسبة والجبر الكامل للأطراف المتضررة؛

(ج) فيما يتعلق بوسائل الإعلام، ينبغي للدول أن تكفل أن تكون وسائل الإعلام قادرة على التصرف بحرية وفعالية بوصفها "السلطة الرابعة"، وتمكين الجمهور من إخضاع السلطات للتدقيق المنهجي، بمعزل عن النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو نفوذ الشركات؛

(د) فيما يتعلق بالمجتمع المدني، ينبغي للدول أن تعزز مجتمعا مدنيا استباقيا ومتنوعا وأن توفر منابر وإجراءات يمكن من خلالها لسلطات الدولة أن تتلقى الشواغل التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان وأن تنظر فيها بفعالية؛

(هـ) فيما يتعلق بالحماية، ينبغي للدول أن تشجع الصحافة الاستقصائية، والإبلاغ عن المخالفات، والمناصرة المستقلة لحقوق الإنسان، باعتبارها وظيفة مجتمعية أساسية تهدف إلى منع إساءة استعمال السلطة والفساد، وينبغي أن تحمي هذه الأنشطة من أي شكل من أشكال الانتقام أو التخويف أو التجريم؛

(و) فيما يتعلق بالنزاهة العامة، ينبغي للدول أن تلغي الخلط القائم حاليا بين المصالح الخاصة والعامة وغيره من حالات تضارب المصالح التي تقوض الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك التمويل الخاص للحملات الانتخابية، والضغط البرلماني، والخصخصة الواسعة النطاق للوظائف العامة الأساسية.

88 - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي للدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وينبغي للدول، في حواراتها مع هذه الآليات، أن تلتزم بأعلى معايير التدقيق الذاتي وأن ترد على جميع الاستفسارات التي تطرح بالتفصيل المطلوب، وأن تتجنب بوعي أنماط الإنكار السائدة الواردة في هذا التقرير، وأن تمتنع عن أي ردود فعل تهديدية أو عدوانية أو رافضة، أو أي فعل أو تقصير يفسد سلامة الآليات واستقلالها وفعاليتها.